PROVISIONAL

A/41/PV.41
23 October 1986

ARABIC

# الأمم المتحدة

# الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد شودري | (بنغلاديش) |
| ثم : | السيد هينار (نائب الرئيس) | (سورينام) |

- التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية [٣٣]
  (أ) تقرير الامين العام
  (ب) مشروع القرار

- التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية [٣٠]
  (أ) تقرير الامين العام
  (ب) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64294/A ٤٠٩٠ث

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

(أ) تقرير الأمين العام (A/41/481)

(ب) مشروع القرار (A/41/L.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل عمان ، الذي سيقدم مشروع القرار A/41/L.5 .

السيد العنسي (عمان) : لكون بلادي تترأس المجموعة العربية لهذا الشهر ، يسرني في هذه المناسبة أن أتقدم باسم وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة بخالص أيات التقدير لمعالي الأمين العام على التقرير الهام والوافي الذي قدمه الى هذه الدورة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" وهو المطروح للمناقشة الآن .

لقد كان التقرير الذي ذكرتموه ، الوارد في الوثيقة A/41/481 ، الصادر بتاريخ ٧ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، تقريرا وافيا ومتكاملا تماما من وجهة نظرنا .

يسرني أن أتقدم الآن الى الجمعية العامة بمشروع القرار المقدم من الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار هذا البند والوارد في الوثيقة A/41/L.5 بتاريخ ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ . فنيابة عن كل من الأردن ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، السودان ، الصومال ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، اليمن واليمن الديمقراطية ، يسرني أن اتقدم بمشروع هذا القرار .

إن مشروع القرار يتناول في فقرته التمهيدية الأولى الاشارة الى هذا التعاون القائم منذ سنوات بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وخاصة القرار ٤٠/٥ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ . وقد تمت الاشارة الى تقرير العام - الذي



Digitized by UNOG Library

ذكرته منذ قليل - والاشارة الى المواد ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة التي تشجع على الاضطلاع عن طريق الترتيبات الاقليمية بانشطة لتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وفي فقرته التمهيدية اللاحقة ، يشير المشروع الى تقدير جامعة الدول العربية ورغبتها في تدعيم الروابط القائمة مع الامم المتحدة في جميع المجالات ، وبالذات المتصلة منها بصون السلم والامن الدوليين وفي مجالات التعاون ، بكل السبل الممكنة لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة الخاصة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ..

وتدرك الدول العربية من هذا المشروع الاهمية الحيوية بالنسبة للبلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية لايجاد حل عادل وشامل ودائم لنزاع الشرق الاوسط ولقضية فلسطين باعتبارها جوهر هذا النزاع .

واذ تدرك المجموعة العربية أن تعزيز السلم والامن الدوليين يرتبط ارتباطا مباشرا ، بين جملة امور ، بنزع السلاح وانهاء الاستعمار ، وتقرير المصير ، والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، واقتناعا منها بأن استمرار وزيادة تعزيز التعاون بين الامم المتحدة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة وبين جامعة الدول العربية يساهمان في أعمال منظومة الامم المتحدة وفي دعم مقاصدها ومبادئها ، واذ تسلم بضرورة زيادة توثيق التعاون بين منظومة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في تحقيق الاهداف والغايات المبينة في استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية المشتركة التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المعقود في عمان بالأردن في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ .



Digitized by UNOG Library

وفي الفقرة التمهيدية الاخيرة ، استمعت ، في مشروع القرار ، الى بيان المراقب الدائم لجامعة الدول العربية عن التعاون القائم بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . ولاحظت ما ورد فيه من تاكيد على أعمال واجراءات متابعة التوصيات المتعلقة بالميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعتمدة في الاجتماع المعقود في تونس في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه الى ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ بين ممثلي كل من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، وامانات الامم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وكذلك على التوصيات المتعلقة بالمسائل السياسية الواردة فيما يتصل بموضوع قرارات الجمعية العامة .

أما فقرات المنطوق في هذا المشروع فهي تتناول ما يلي :

"١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير الامين العام ؛

"٢ - تعرب عن تقديرها للامين العام لما قام به من متابعة لنتائج المقترحات التي اعتمدت في الاجتماع المعقود في تونس بين ممثلي الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة وبين أمانات منظومة الامم المتحدة ، والاجتماع المتعلق بالتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية ، المعقود في عمان في الفترة من ١٩ الى ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٥ ؛ وكذلك للوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة على جهودها لتسهيل تنفيذ مقترحات تونس وعمان ؛

"٣ - ترجو من الامين العام أن يستمر في تدعيم التعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط لتحقيق حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الاوسط ولقضية فلسطين ، جوهر النزاع ؛

"٤ - ترجو من الامانة العامة للامم المتحدة والامانة العامة لجامعة الدول العربية العمل ، كل في ميدان اختصاصه على مواصلة تكثيف التعاون بينهما بغية الوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وتعزيز



Digitized by UNOG Library

السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وإنهاء الاستعمار ، وتقرير المصير ، والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ؛

"٥ - ترجو من الامين العام أن يواصل جهوده لتعزيز التعاون والتنسيق بين الامم المتحدة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة وبين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة بغية زيادة قدرتها على خدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

"٦ - ترجو من الامين العام أن يواصل تنسيق أعمال المتابعة لتيسير تنفيذ المقترحات ذات الطبيعة المتعددة الاطراف المعتمدة في اجتماع تونس في عام ١٩٨٣ وأن يتخذ الاجراءات المناسبة فيما يتعلق بالمقترحات المتعددة الاطراف المتصلة بالتنمية الاجتماعية المعتمدة في اجتماع عمان في عام ١٩٨٥ بما في ذلك التدابير التالية :

"(أ) تعزيز الاتصالات والمشاورات بين البرامج والمنظمات والوكالات النظيرة المعنية ؛

"(ب) إنشاء أفرقة عاملة قطاعية ، مشتركة بين الوكالات ؛

"(ج) اجراء مشاورات مع الامين العام لجامعة الدول العربية بشأن عقد الاجتماع القطاعي المشترك المعني بتنمية الموارد البشرية في المنطقة العربية في عام ١٩٨٧ ؛

"(د) توفير المساعدة اللازمة ضمن الموارد الموجودة للاجتماع المقترح المعني بتنمية الموارد البشرية في المنطقة العربية ؛

"٧ - تطلب الى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الامم المتحدة :

"(أ) مواصلة تعاونها مع الامين العام والبرامج والمؤسسات والوكالات المعنية داخل منظومة الامم المتحدة ومع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة في متابعة المقترحات المتعددة الاطراف التي تهدف الى



Digitized by UNOG Library

تعزيز وتوسيع التعاون في جميع الميادين بين منظومة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ؛

"(ب) مواصلة وتعزيز الاتصالات والمشاورات مع البرامج والمنظمات والوكالات النظيرة المعنية فيما يتعلق بالمشاريع ذات الطبيعة الثنائية بغية تيسير تنفيذها ؛

"(ج) إبلاغ الامين العام في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/مايو ١٩٨٧ بالتقدم المحرز في تعاونها مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، وخاصة فيما يتعلق باجراءات المتابعة المتخذة بشأن المقترحات الثنائية والمتعددة الاطراف المعتمدة في اجتماعي تونس وعمان ؛

"٨ - ترجو من الامين العام أن يعمل ، بالتعاون الوثيق مع الامين العام لجامعة الدول العربية ، على اجراء مشاورات دورية في الظروف والمواعيد المناسبة بين ممثلي الامانة العامة للامم المتحدة والامانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن سياسات المتابعة ومشاريعها وتدابيرها واجراءاتها ؛

"٩ - ترجو كذلك من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والاربعين ، تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار ؛

"١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والاربعين البند المعنون 'التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية' ."

بتقديمنا لهذا المشروع ، فإننا لعلى ثقة تامة بأننا سنحظى بتأييد وموافقة الجميع بالتصويت لصالح هذا المشروع كما جرت العادة في السابق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عملا بقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أعطي الكلمة أولا لممثل جامعة الدول العربية .



Digitized by UNOG Library

السيد منصوري (جامعة الدول العربية) : يسعدني أن أتقدم اليكم باسم جامعة الدول العربية بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . إن انتخابكم يمثل اعتراف المجتمع الدولي بخبرتكم وحكمتكم الدبلوماسية التي ستساهم في التصدي للصعوبات التي تواجهها هذه المنظمة ، وخاصة التي تتعلق بعناصر الثقة وأواصر التعاون في العلاقات الدولية ومستقبلها ، وتقدّر جامعة الدول العربية واقع هذه الحقيقة وتدركها على نحو تام . لذا ترى الجامعة ، من خلال الدول الاعضاء فيها ، ضرورة وحتمية مؤازرة جهودكم ودعمها ، بل والتعاون معكم في سبيل ارساء الأهداف والمقاصد السامية لميثاق الامم المتحدة ، وفي السعي الدؤوب لتنفيذ القرارات الصادرة عن هذه المنظمة .

ولا يفوتني أن أُعرب عن امتناننا وتقديرنا لسلفكم ، السفير خايمي دي بينييس ، الذي أدار أعمال الدورة الاربعين بمهارة فائقة .

اسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أشيد بجهود الامين العام ، السيد بيريز دى كوييار ، وأن اعرب لسيادته عن تقدير جامعة الدول العربية للجهود والمساعي التي يقوم بها من أجل تنفيذ المهام الموكولة اليه على أحسن وجه ، وخاصة تلك المتعلقة بمجالات التعاون بين المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية .

كما انه لمن دواعي السرور ، أن نتقدم الى سيادة الامين العام بالتهاني الحارة والتمنيات الطيبة بمناسبة إعادة انتخابه لفترة خمس سنوات اخرى . إن هذا الانتخاب المجدد ، يعتبر تكريسا وتقديرا لروحه التوفيقية ومهارته الادارية وايمانه العميق بالمبادئ والأهداف السامية التي ينادي بها الميثاق ، ومثابرته لبلوغ هذه الأهداف والمقاصد في فترة السنوات الخمس المنصرمة . إن الدول العربية تتطلع الى مزيد من التعاون البناء والايجابي مع الامين العام ، بغرض تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط ، ومن أجل وضع حد للممارسات الاسرائيلية التعسفية في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، وبهدف ازالة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وغير ذلك من المشاكل والقضايا الدولية .



Digitized by UNOG Library

اننا في الوطن العربي ، وفي جامعة الدول العربية ، نتطلع الى تحقيق الاهداف والمبادئ التي نادى بها الميثاق ، وذلك انطلاقا من ايماننا الراسخ بالمبادئ الاساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة ، وبضرورة احترامها وتنفيذ قراراتها ، وكذلك ضرورة التصدي للعقبات والتحديات التي تواجهها ، والبحث عن الوسائل والسبل الناجعة للتوصل الى القاعدة الاساسية التي بنيت عليها منظمتنا ، وهي مبدأ الامن الجماعي الذي نؤمن به ونسعى جميعا لتحقيقه .

ان جامعة الدول العربية ، تقدر الجهود والاهتمام الذي يتبلور في تقرير الامين العام حول هذا البند الوارد في الوثيقة (A/41/481) ، وذلك بجانب ما أورده من تعليقات في الوثيقة (A/41/615/Add.1) . وتود جامعة الدول العربية أن تعبّر ، في هذا المضمار ، عن قناعتها بأن مسيرة التعاون يجب أن تستمر وأن تتوسع بين المنظمتين ، لتشمل كافة المجالات ، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والحضارية والتقنية بكافة جوانبها ، هذا فضلا عن أن الجامعة العربية حريصة كل الحرص على توطيد وتنمية الروابط القائمة في جميع المجالات المتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين ، والتعاون والتشاور والتباحث ، على نحو مكثف ونشط ، بشأن البحث عن كل الطرق والوسائل التي تدعم ، بل وتساعد على تنفيذ قرارات المنظمة ، سواء منها المتعلقة بنزع السلاح العام والشامل وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، أو تلك القرارات المتعلقة منها بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ، والقضاء على الفصل العنصري وسائر أشكال التمييز وتصفية الاستعمار ، وتعزيز حق تقرير المصير ، وضمان حقوق الانسان وحرياته الاساسية لكافة الشعوب .



Digitized by UNOG Library

إننا نود أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا للجهد الذي بذلته وحدة التفتيش المشتركة في إعداد تقريرها وملاحظاتها حول التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، تلك الملاحظات التي ركزت بشكل مفصل وموسع على مجالات التعاون التقني والاليات ذات الصلة المتعلقة بالتعاون ، وقدمت كشفا يسمح بتوفير أساس سليم لاستمرار التعاون التقني بين الهيئات المتخصصة في المستقبل ، غير أننا نعتقد أن توسع وحدة التفتيش المشتركة في بحثها ، قد جعلها تتجاوز النظر في الجوانب الاخرى لابعاد التعاون بين الجامعة العربية والامم المتحدة ، والتي ترجع الى عام ١٩٥٠ ، وعندما لم يكن هناك تعاون تقني كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر .

لقد درجت جامعة الدول العربية على أن تُبّلغ الأولويات لهمومها واهتماماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للامم المتحدة وللمسؤولين فيها ، ولقد وجدنا تجاوبا واضحا في تفهم هذه الامور فيما نواصل التعاون في نطاق الاتصالات المتبادلة ، وعلى جانب كبير من التنسيق ، بحيث يؤدي هذا الجهد المشترك الى مزيد من التكامل والانجاز .

نحن في جامعة الدول العربية ، سعينا ولا نزال نسعى من أجل احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط ، عن طريق دعوتنا وتأييدنا لعقد مؤتمر دولي للسلام باشراف الامم المتحدة ، وذلك انسجاما وتطبيقا لقرارات القمة العربية المنعقدة في فاس بالمغرب عام١٩٨٢ . لقد عبرت الدول العربية عن التزامها بخيار السلام وقناعتها بأن الامم المتحدة ، التي تعبر عن التوافق الدولي ، هي الإطار والجهاز والالية التي من خلالها يمكن لخيار السلام أن يسفر عن النتائج التي تساهم في ترسيخ السلام وتأمينه ، لا في منطقة الشرق الاوسط فحسب ، بل في العالم بأسره .

وكوننا نعمل من خلال الامم المتحدة لانجاز خيار السلام الذي تبلور بشكل واضح في مقررات قمة فاس المبنية على الشرعية الدولية ، فاننا نعتقد بأن العوائق المزعومة في طريق المؤتمر ، لا بد من ازالتها . وانطلاقا من هذا ، نشير الى أهمية قيام الامم المتحدة بدور تكريس النشاط الاعلامي والسياسي فيما يتعلق باجراء تقدم ملموس ، من أجل انعقاد هذا المؤتمر ، الذي أوصت الجمعية العامة للامم المتحدة في



Digitized by UNOG Library

دورات متتالية ، على ضرورة انعقاده كمحفل دولي يهتم بتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي ، على أساس شامل وعادل ودائم ، وبما يضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة . ومن هنا يبرز دور الامم المتحدة واهميته ، لان هذا يقوي احتمالات اقناع الرأي العام العالمي ، وبالاخص الرأي العام الامريكي ، بجوانب المبادرة الدولية ، وضرورة الاسراع في عقد هذا المؤتمر الدولي .

اننا نود أن نشير الى أن كل تأخير في انعقاد هذا المؤتمر ، تترتب عليه ابعاد سلبية لرؤية الرأي العام العالمي للأمم المتحدة ، ودورها في تسوية المنازعات الدولية ، بل والتقليل من مصداقيتها ، لذلك فاننا نعتقد أن الوقت مناسب الآن للتحرك وتجديد نشاط الامم المتحدة وفعاليتها ، للعمل على عقد هذا المؤتمر الدولي للسلام .

من هذا المنظور ، يتبين لنا أن ما تعانيه منطقة الشرق الاوسط من أزمات تتطلب من الامم المتحدة ، في هذه المرحلة بالذات ، تكثيف الجهود من أجل أن تستعيد قراراتها مصداقيتها وفعاليتها ، حتى تحافظ هذه المنظمة الدولية على هيبتها وكيانها ، كمرجع تلجأ اليه الشعوب والحكومات في الازمات ، ويتبع هذا بالضرورة ، ضبط وسائل التعامل مع هذه القرارات ، بغية تمكين المجتمع الدولي من تأمين ما هو مطلوب ، ألا وهو : الأمن ، والسلام ، وحق الشعوب في تقرير المصير .

أما في المجال الاقتصادي ، فاننا نعتقد أن عوامل التنمية والتقدم والاستقرار كجزء من خطة للتنمية بعيدة المدى في الوطن العربي ، تكون باستمرار مرشحة للتعطيل وللتقطع ، اذا لم تكن هذه الخطة والبرامج محاطة بالاستقرار السياسي والامني ، الذي يؤمن للخطة مواصلة مسيرتها ، ويضمن بالتالي الشروط الملائمة لان تتوجه الجهود نحو التغيير المطلوب ، وايجاد المجتمعات التي يتأمن فيها للانسان وللمواطن الكرامة المبنية على عنصري المساواة والحرية . ومن هنا يمكن القول ان التعاون يزداد وضوحا في ضوء دخول العمل الاقتصادي العربي المشترك مرحلة التخطيط القومي الشامل ، الذي يتطلب اعداد الخطط والبرامج للمشاريع العربية المشتركة ، التي تعزز أهداف



Digitized by UNOG Library

التكامل ، وأهداف الأمن والانماء ، وتُقلّص الفجوة الانمائية بين أقطار الاسرة العربية . ان الجامعة العربية تتطلع الى تعاون وثيق ومثمر مع أجهزة الأمم المتحدة في اختيار المشروعات التكاملية التي تربط بين الاقتصاديات العربية عضويا ، وذلك فضلا عن تقييمها .

كما أن الجامعة العربية تتطلع الى مزيد من التعاون بين الخبراء العرب وخبراء الأمم المتحدة ، بما يضمن تحقيق العديد من أهداف تطوير البنية الهيكلية لمختلف أجهزة ووكالات جامعة الدول العربية ، وذلك على غرار الاتفاقية التي وقعت منذ أيام في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، بين منظمة العمل العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، والمعنية بالتنسيق والتعاون بينهما في كل ما يتعلق بالهجرة الداخلية ، واستعادة القوى العاملة العربية ، وتشغيل وتخطيط القوى العاملة العربية ، وتقييم وتبادل المعلومات الخاصة بالاحصاءات والتدريب المهني وتصنيفه . وتوثيق وترشيد السياسات المعنية بتنقلات القوى العاملة العربية ، وتنمية الموارد البشرية .

ان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تتطلع في المستقبل القريب الى استكمال اجراءات وتدابير إبرام اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فيما يتعلق بخطة التنمية الادارية الشاملة للأمانة العامة للجامعة وأجهزتها المتخصصة ، هذه الخطة التي نوليها أهمية كبيرة ، نظرا للرغبة في الحصول على أفضل التنظيمات في العالم في مجال التنسيق الاداري ، والاستفادة من الخبرات العالمية المتوافرة لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

إن جامعة الدول العربية حريصة على تمديد الاتفاقية القائمة بين الأمانة العامة للجامعة وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية المعنية بالوحدة السكانية المنشأة في الأمانة العامة ، لما لهذه البرامج من فوائد تعود على سكان المنطقة واحتياجاتهم ، ومن دعم للعمليات الانمائية بالمنطقة .



Digitized by UNOG Library

(السيد منصوري ، جامعة الدول العربية)

كما أن جامعة الدول العربية تعتز بالتعاون القائم بينها وبين منظمة اليونيسيف ، والذي تميز بالجدية والمصداقية ، والذي تم من خلاله تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج المشتركة ، ومن حرص الجامعة العربية على هذا التعاون ، فان مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العربي ، قد أكد على أهميته وتوسيع نطاقه ، كما طالب المجلس بزيادة عدد البرامج في المنطقة العربية ، ليشمل تنفيذ برامج مشتركة تخدم الطفل والأم ، وتجسيد التوصيات الواردة في ميثاق الطفل العربي . كما أكدت المجالس المتخصصة ذات الصلة ، على استراتيجية اليونيسيف الخاصة بخفض وفيات الأطفال في العالم .



Digitized by UNOG Library

لقد عقد في نطاق جامعة الدول العربية ، المؤتمر العربي المعني بسياسات الرعاية الاجتماعية ، ويعتبر هذا المؤتمر جزءا من الاعمال التحضيرية للمشاورات الاقليمية بشأن سياسات وبرامج رعاية الشؤون الاجتماعية المقرر عقده في خريف عام ١٩٨٧ ، عملا بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة .

كما تشعر جامعة الدول العربية بارتياح الى الترتيبات والاجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المختصة من أجل اعداد مؤتمر تنمية الموارد البشرية المقرر عقده في عام ١٩٨٧ ، وستبذل جامعة الدول العربية كل الجهود من أجل انجاح هذا المؤتمر .

لابد أن اختم كلمتي هذه بالتأكيد على أن أهمية التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة ، تبدو جلية من خلال نتائج التطوير الذي يتحقق في مختلف القطاعات ، وخاصة المعنية منها بصيانة السلم والأمن الدوليين ، ولاسيما الأمن في منطقة الشرق الأوسط ، ان هذا التعاون المشترك يساهم ، بدون شك ، في التوصل الى الاهداف النبيلة التي يسعى الميثاق الى تحقيقها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار A/41/L.5 . هل لي ان اذكر الوفود انه ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على ١٠ دقائق تقدمه الوفود من مقاعدها .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى نحن على وشك التصويت على مشروع قرار بشأن ما يسمى "بالتعاون" بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة . ويبدو مشروع القرار هذا ، في ظاهره ، روتينيا . ولكن هل هو روتيني بالفعل ؟ المفروض ان هذا "التعاون" يعزز تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه . ولكنه هل يفعل ذلك فعلا ؟ لا يعتقد وفدي ذلك . فانشطة جامعة الدول العربية تتنافى في الواقع مع الميثاق بشكل مباشر . ولن يؤدي مشروع القرار المعروض علينا ، بدعوته



Digitized by UNOG Library

للنهوض بتعاون اوثق بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية إلا الى اضعاف مبادئ الميثاق . وقبل ان نصوت ، أود أن اذكّر الجمعية ببعض مواقف الجامعة .

لقد كرست جامعة الدول العربية نفسها ، منذ انشائها في عام ١٩٤٥ ، لتحقيق هدف أساسي واحد هو إزالة دولة اسرائيل من الوجود . ولقد شجعت ووجهت بشكل متواصل حملة محمومة من الكراهية ضد بلادي . وهي تنسق وتعمم دعاية مناهضة لاسرائيل ، وتعترض على أي تحرك يفضي الى السلم في منطقتنا ، وتحرض العالم العربي على شن الحرب وإراقة الدماء ، والسلم مع اسرائيل عبارة محرّمة في مفردات لغة الجامعة العربية - محرّمة تماما ومرفوضة بالكامل . وأية دولة عربية تجرؤ حتى على ذكر امكانية اقامة السلم مع بلادي تعتبر منبوذة من الجامعة العربية وتدان باعتبارها خائنة للقضية - قضية شن الحرب على اسرائيل .

في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٦ ، أكد أمين عام جامعة الدول العربية من جديد هذا السبيل المتمثل في التعنت والرفض . فلقد قال ، في بيان أدلى به في تونس بمناسبة الاحتفال بالذكرى الحادية والاربعين لإنشاء الجامعة ، ما يلي :

"من الضروري ان نكثف الكفاح ضد اسرائيل على جميع الجبهات وفي كل ميدان ..."

وعلى سبيل المثال ، لنأخذ سياسة جامعة الدول العربية تجاه معاهدة السلم المصرية - الاسرائيلية . فلقد أكدت الجامعة ، في الشهر الماضي فقط ، مرة أخرى ، رفضها للسلم اذ وصفت قمة الاسكندرية التي عقدت في ايلول/سبتمبر بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء بيريز بانها "حدث مؤسف" .

مؤسف لمن ؟ مؤسف لإولئك الذين يسعون الى تحقيق السلم في الشرق الاوسط ؟ لا ، بالقطع . أم مؤسف لقوى التعنت والرفض - أي للجامعة العربية ؟ بالقطع ، نعم .

ليست كل الدول العربية متطرفة ، ولكنها عندما تجتمع في اطار الجامعة تقبل المواقف المتطرفة وحدها كقاسم مشترك أعظم فيما بينها .

وتواصل الجامعة العربية التي تقوم بدور المتحدث المزعوم بلسان الدول



Digitized by UNOG Library

العربية احباط أية محاولة قد تؤدي الى السلم في منطقتنا . وهي تبارك الارهاب ضد السكان المدنيين في اسرائيل ، وتدافع عن قتل المدنيين الاسرائيليين . ووفقا للجامعة ، لا يعد ذلك ارهابا على الاطلاق . وتقدم الجامعة التسهيلات للإرهابيين العرب الذين يبطشون بالابرياء في أماكن العبادة والطائرات والسفن السياحية . فكما قال امين عام الجامعة ، تواصل الجامعة فعلا "تكثيف الكفاح في جميع الميادين وعلى كل الجبهات" . ولقد شاهدنا نتائج هذا التحريض على جبهات لندن وروما وفيينا وباريس وكراتشي .

بيد ان الجامعة العربية لا تكتفي بشن الحرب على اسرائيل على هذه الاصعدة فقط . بل تحاول خنق اسرائيل اقتصاديا أيضا . وتحت الاشراف المباشر للجامعة العربية ، طلب الى كل الدول الاعضاء فيها اقامة مكاتب وطنية للمقاطعة . وفي هذه المكاتب ، ادرجت أكثر من ١٠ آلاف شركة دولية في القائمة السوداء لمجرد أن لها تعاملا تجاريا ما مع اسرائيل . ولحسن الحظ ، ان هذا الابتزاز لا يخيف أغلب هذه الشركات . ويقع مقر مكتب المقاطعة التابع للجامعة في دمشق ، وهي المدينة التي يدار فيها نوع آخر من التخويف - وأعني بذلك الإرهاب الدولي .

هذه الحرب السياسية والاقتصادية للجامعة العربية ضد دولة عضو تعدّ انتهاكا صارخا لاهم مبادئ ميثاق الامم المتحدة . كيف إذن يمكن أن نبرر إنفاق الامم المتحدة الكبير من أجل النهوض بالتعاون بين تلك الهيئة والامم المتحدة ؟ وفي الواقع ، لا يمكن تبرير ذلك ، خاصة في الوقت الذي تناضل فيه الامم المتحدة ماليا لكي تضمن بقاءها . وتنفق الآلاف من الدولارات في تنظيم ندوات ومؤتمرات مخصصة للدعاية المناهضة لاسرائيل ، فلقد كان من الافضل تخصيص هذه الاموال لاغراض أفضل .

نظرا لتجاهل الجامعة العربية الكامل والصارخ للمبادئ الاساسية للسلم والامن التي ترتكز عليها هذه المنظمة ، سيصوت وفدي بطبيعة الحال ضد مشروع القرار A/41/L.5 .



Digitized by UNOG Library

السيد اوكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يدرك وفد بلادي تماما مزايا التعاون بين الامم المتحدة ومختلف المنظمات التي تتمتع بمركز المراقب في هذه المنظمة . اننا نرحب بتعاون الامم المتحدة مع جامعة الدول العربية ونؤيده . وسنصوت لصالح مشروع القرار A/41/L.5 كما فعلنا في السنوات الماضية فيما يخص مشاريع قرارات مماثلة .

مع ذلك ، نود أن نتحفظ بشأن الفقرة الثالثة من منطوق القرار التي تشير الى قرارات الجمعية العامة التي لم نؤيدها في الماضي .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/41/L.5 .

وفي هذا الصدد أحيط الأعضاء علما بأن الأمين العام لا يرى أنه سيكون لتنفيذ مشروع القرار أية آثار على الميزانية البرنامجية .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : البانيا ، الجزائر ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، فيجي الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غينيا - بيساو ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بارافواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، ساموا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، اسبانيا ،



Digitized by UNOG Library

سري لانكا ، السودان ، سوريينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : قبرص .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.5 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل صوتين وامتناع دولة واحدة عن التصويت (القرار ٤/٤١)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا تعليل تصويتهم بعد التصويت على مشروع القرار A/41/L.5 .

هل لي أن أذكر الوفود أنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وتقوم الوفود به من مقاعدها .

السيد بيرتش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي لأبدي بعض التعليقات العامة على مشروع القرار الذي صوتنا مؤيدين له والمعتمد توا .

على مدى السنوات القليلة الماضية طلب الى الجمعية النظر في عدد من القرارات المتصلة بالتعاون بين الامم المتحدة ومختلف المنظمات التي لها وضع المراقب . والدول الاثنتا عشرة تدرك مزايا هذا التعاون وقد أسعدها أن تشارك في

---

* بعد ذلك أبلغت وفود بنما ورومانيا وقبرص ولبنان وموريتانيا والنيجر ونيكاراغوا الامانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .



Digitized by UNOG Library

ابداء التأييد والتشجيع لتنميته في اطار ميثاق الامم المتحدة . بيد أن الدول الاثنتي عشرة كانت تفضل لو أن تلك القرارات تناولت مسألة التعاون بشكل يتجنب اقحام المسائل الخلافية . وفي ضوء الازمة المالية التي تواجهها الامم المتحدة حاليا ، تحث الدول الاثنتا عشرة على بذل كل جهد لتقليل عدد الاجتماعات والوثائق التي تتحمل الامم المتحدة تكاليفها وذلك بغية الاسهام في خفض الانفاق بوجه عام .

كما أن الموارد الشحيحة التي تخصص في الامم المتحدة لهذا النوع من التعاون يجب أن تستخدم على أفضل وجه ممكن . وفي هذا الصدد ، ندعو الى ايلاء قدر كاف من الاهتمام للتوصيات البناءة الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي أرفق بمذكرة الامين العام المؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر بوصفه الوثيقة A/41/615 .

وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/41/L.5 بشأن التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية تود الدول الاثنتا عشرة أن تسترعي انتباه الجمعية العامة الى ضرورة تحاشي المساس بدور الامين العام وأن تسجل أنها لم تؤيد جميع القرارات المشار اليها في تلك الفقرة .

السيدة كلارك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار A/41/L.5 لان الفقرة ٣ من المنطوق تطلب الى الامين العام أن يسعى الى تنفيذ قرارات سابقة اتخذتها الجمعية العامة وصوتت الولايات المتحدة ضدها . فالقرارات المذكورة في تلك الفقرة تتعارض مع السياسات الاساسية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة حيال الشرق الاوسط .

السيد برغ جوهانسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة : الدانمرك وفنلندا وايسلندا والسويد والنرويج .

وقد صوتت البلدان الاسكندنافية مؤيدة لمشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية توا من منطلق أن القرار لا علاقة به بالعناصر ذات الآثار السياسية لاسيما الفقرة ٣ من المنطوق . ومن ثم فلا يمكن أن تؤثر على مواقف بلدان الشمال بشأن الجانب الموضوعي للمسألة المشار اليها .



Digitized by UNOG Library

السيدة جيرفيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوتت كندا اليوم مؤيدة لمشروع القرار A/41/L.5 مثلما فعلت فيما مضى بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة . بيد أن وفدي لديه بعض التحفظات بشأن الفقرة ٣ من المنطوق حيث أننا لا نؤيد جميع القرارات المطلوب تنفيذها وفقا لما جاء في تلك الفقرة .

السيد أوكيلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد دأبت استراليا على دعم صكوك التعاون الاقليمي والتعاون بين مثل هذه الهيئات والامم المتحدة . وتقرير الامين العام المعروض علينا في الوثيقة A/41/481 يبعث على الارتياح ولذا صوتت استراليا مؤيدة لمشروع القرار A/41/L.5 .

بيد أن وفدي يود أن يسجل انه مثلما حدث في الماضي فيما يتعلق بمشاريع القرارات المماثلة واجهنا هذا العام بعض الصعوبات في صيغة الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة توا .

السيد ارمسترونغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفدي تعزيز التعاون بين هذه المنظمة وجامعة الدول العربية . ومن ثم فقد صوتنا لصالح مشروع القرار المعتمد توا .

ولكن لدينا بعض التحفظات على بعض جوانب القرار وفي مقدمتها الفقرة ٣ من المنطوق . وأود أن أسجل ان تصويتنا لا يعني أي تغيير في موقفنا من المسائل التي لا علاقة لها بهذا القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نختتم بذلك النظر في البند ٣٣ من جدول الاعمال .



Digitized by UNOG Library

البند ٣٠ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية

(أ) تقرير الامين العام (A/41/653)

(ب) مشروع القرار A/41/L.6

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية الآن الى البند ٣٠ من جدول الاعمال المعنون "التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية" . وقد تم تعميم مشروع قرار (A/41/L.6) في هذا الشأن .

وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ ، المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، أعطي الكلمة الآن للامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، السيد ب. سن .

السيد سن (الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني ، باسم اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، أن أتقدم لك يا سيادة الرئيس بتهانينا على انتخابك بالاجماع لهذا المركز الرفيع ، رئيسا لهذه الجمعية الموقرة . ان هذا مبعث سعادة خاصة لنا لان بنغلاديش عضو هام في منظمتنا ، ولان حكومتكم اهتمت اهتماما شديدا بانشطتنا على مر السنين .

وأود أيضا أن أعبر عن تهانينا للامين العام على تعيينه لفترة ثانية .

إن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، التي أسست عام ١٩٥٦ كنتيجة ملموسة لمؤتمر باندونغ التاريخي ، ستكمل هذا العام ٣٠ سنة من العمل في خدمة المجتمع الآسيوي الافريقي . ومن هذا المنطلق ، اعتبرنا دورتنا العادية في بداية هذا العام في أروشا دورة ذات أهمية خاصة ، ساعدت على تحقيق استجابة أوسع لعملنا في القارة الافريقية .

وبمناسبة احتفال الجمعية العامة ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء لجنتنا ، أتيح لي شرف استعراض نمو منظمتنا من



Digitized by UNOG Library

هيئة صغيرة ، تضم سبعة أعضاء ، الى منظمة دولية كبرى تضم في عضويتها أربعين حكومة . كما أشرت أيضا الى التوسع التدريجي في أنشطتنا ، من دور استشاري بشأن القانون الدولي الى مجالات أوسع ، مثل التعاون الاقتصادي الدولي ، والبيئة ، والقضايا الانسانية مثل مشاكل اللاجئين وتعزيز التعاون الاقليمي والدولي دعما لانشطة منظومة الامم المتحدة في شتى الميادين . ومنذ ذلك الوقت ، حدث أمران يتمتعان باهمية خاصة لنمو منظمتنا .

كان أولهما قرار حكومة جمهورية الصين الشعبية المشاركة في عملنا كعضو كامل العضوية منذ عام ١٩٨٤ ، مما ساعدنا على بلوغ هدفنا المتمثل في ضم جميع الدول الرئيسية في آسيا وافريقيا الى عضوية منظمتنا . وكان الحدث الثاني قرار الجمعية العامة في عام ١٩٨١ اعتماد القرار ٣٨/٣٦ ، الذي يقضي بزيادة تعزيز التعاون القائم مع منظمتنا وتوسيعه الى مجالات أوسع . وقد ساعد ذلك القرار ، الذي دعا الى تشاور الامين العام للامم المتحدة مع الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، على توطيد علاقتنا مع الامم المتحدة وجعلها أكثر انتظاما ، مع توجه جديد في أنشطة برنامج عملنا لتعزيز ودعم دور الامم المتحدة . وقد تم بالفعل إنجاز قدر كبير من التقدم في هذا الميدان ، وتشهد على ذلك تقارير الامين العام للامم المتحدة المقدمة الى الجمعية العامة هذا العام وفي الاعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥* .

وفي الكلمة التي ألقيتها أمام الدورة السابقة للجمعية العامة ، أتيحت لي فرصة التحدث عن دورنا في عملية المفاوضات لعقد اتفاقية بشأن قانون البحار ، وجهودنا اللاحقة لتعزيز وتشجيع التصديق على تلك الاتفاقية . لقد كان هذا واحدا من المجالات الرئيسية لانشطتنا على مدى فترة تقرب من خمسة عشر عاما . كما أشرت أيضا الى عدد من مجالات التعاون الاخرى المثمرة جدا بين الامم المتحدة واللجنة . ولذلك ، فإنني أود أن أقتصر في هذه المناسبة على تناول مبادرتين رئيسيتين من المبادرات

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد هينار (سورينام) .



Digitized by UNOG Library

التي اضطلعنا بها منذ العام الماضي ، بهدف تعزيز دور الامم المتحدة ، وجهودنا المستمرة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي .

في دورتنا في كاتماندو ، التي عقدت في شباط/فبراير من العام الماضي ، اتخذنا قرارا بالإعداد لدراسة ، كجزء من مساهمتنا في مناسبة الذكرى السنوية الاربعين للامم المتحدة ، بغرض تعزيز دور المنظمة مع إشارة خاصة الى الجمعية العامة . وقد استهدفت تلك الدراسة تقييم عمل الامم المتحدة في شتى المجالات على مدى فترة تزيد على تسعة وثلاثين عاما ، واشتملت أيضا على اقتراحات معينة لتحسين المنظمة . وكان من دواعي سرورنا البالغ أن الاجتماع المفتوح العضوية ، الذي عقد في الامم المتحدة في بداية دورة الجمعية العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، اعتبر ذلك الدراسة جديرة بأن تنظر فيها الاجهزة المناسبة في الامم المتحدة نظرة جدية .

وقد أتبع ذلك بطلب تبناه اثنان وخمسون وفدا ، تنتمي الى كافة المجموعات الاقليمية ، لتوزيع تلك الدراسة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة . وبعد مزيد من المشاورات بشأن تلك الورقة ، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي ، خلال دورة الجمعية العامة الماضية ، قلت في الكلمة التي ألقيتها في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، إننا سندرس إمكانية تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية بغية إعداد بعض التوصيات الملموسة لتقديمها الى الجمعية العامة في الدورة الحالية . وقد رحبت عدة وفود بهذه الفكرة ، وبناء عليه اجتمع الفريق العامل في نيويورك في نيسان/ابريل وفي حزيران/يونيه . وقد وزعت توصيات الفريق العامل بالفعل كوثيقة (A/41/437) من وثائق الجمعية العامة . ومما يدعو الى التشجيع أن وفودا كثيرة رأت أن بوسعها تأييد تلك التوصيات .

وكان النهج الذي اتبعه فريقنا العامل هو أن يقصر نفسه في الوقت الحالي على المجالات التي تلوح فيها آفاق إحراز تقدم بدلا من الخوض في جوانب أوسع لتحسين آلية أداء الامم المتحدة ككل . وتمثل توصيات الفريق العامل حلا توفيقيا متكاملا ، قد تجد



Digitized by UNOG Library

بعض الوفود أنه لا يتفق اتفاقا تاما مع وجهات نظرها ، ولكن يمكنها أن تعتبره نقطة انطلاق للمفاوضات التي تستهدف تحسين أداء الجمعية العامة ، وهو أمر واجب منذ فترة طويلة . وأود أيضا أن أشدد على أن توصيات الفريق العامل تبين مدى جدية أعضاء منظمتنا وتمثل نهجا ايجابيا للتصدي لمداولات هذه الجمعية .

كما اضطلعنا بمبادرة أخرى تتعلق بدور محكمة العدل الدولية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠/٣٧ ، الذي اعتمد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، وقرارها السابق ٣٢٨٣ (د - ٢٩) ، الذي اتخذته في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والذي يدعو الدول الأعضاء في الامم المتحدة للنظر في امكانية الاستفادة بشكل أوسع من المرافق والاجراءات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية المنقحة للمحكمة . وقد وجد أن هذا البند يدخل ضمن مجالات التعاون الموسع بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٣٦ .

وعملا بتوصيات اجتماع المستشارين القانونيين للدول الاعضاء في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، أعدت دراسة تسترعي الانتباه الى مزايا اللجوء الى المحكمة في حل النزاعات القانونية بناء على اتفاقات خاصة ، بدلا من اللجوء الى هيئات التحكيم المخصصة ، وخاصة في إطار الإجراءات التي تتخذ في الدوائر المتاحة بموجب اللائحة الداخلية المنقحة . وقد أثارت دراسة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية تلك ، التي عممت كوثيقة (A/40/682) من وثائق الدورة الاربعين للجمعية العامة ، اهتماما واسع النطاق ، وبناء عليه ، تابعنا الموضوع بعقد حلقة تدارس في وقت مبكر من هذا الشهر لاجراء مزيد من تبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع .



Digitized by UNOG Library

ومما يدعو للارتياح ان محكمة العدل الدولية قدرت الجهود التي بذلناها ، وقد ترأس رئيس المحكمة نفسه حلقة التدارس . وفي هذا الصدد ، ربما يكون من المناسب أن أذكر أنه تعزيزا لدور المحكمة ، رأينا أنه من المناسب أن نقتصر على تشجيع الحكومات على أن تعرض على المحكمة بموجب اتفاقات خاصة النزاعات التي تثور بينها إذ أننا نشعر أن هذا هو المجال الذي تكمن فيه الامكانيات في المستقبل من وجهة النظر العملية . ونظرا لان عددا صغيرا نسبيا من الدول على استعداد الآن لقبول الولاية القضائية الالزامية للمحكمة دون إبداء أي تحفظات واسعة النطاق ، ونظرا لما لوحظ أخيرا من اتجاهها الى التردد في الموافقة على أن تحكم المحكمة في النزاع على ضوء أحكام المعاهدات والاتفاقيات يبدو أن المجال الرئيسي لتوسيع دور المحكمة سيكون الحالات التي تحال فيها النزاعات القانونية عن طريق حل توفيقي . إننا نشعر حقا أن هناك امكانيات كبيرة في هذا الاتجاه لانه بناء على طلب الطرفين يمكن النظر في القضايا في محفل كبير نسبيا من خلال انشاء الدوائر كلما تطلب الاطراف ذلك . وقد لاحظنا أيضا ان عرض منازعات ، ذات طابع سياسي أساسا ، على المحكمة بين وقت وآخر ، لا يساعد دائما على ضمان الإتساق في اجراءاتها أو على زيادة تقبلها . ولذا يبدو أن مستقبل المحكمة يكمن في التدفق المنتظم للعمل ذي الطابع القانوني الذي يجب أن تشجع الدول الاعضاء على إحالته الى المحكمة بموجب اتفاقات خاصة .

وفيما يتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي ، بدأنا بشكل متواضع ، لدى إعتماد عقد الامم المتحدة الاول للتنمية ، في إعداد عقود نموذجية تتصل بالسلع الاساسية وكانت هذه موضع اهتمام أساسي لبلدان منطقتنا . وحظيت هذه المبادرة بدفعة جديدة بإنشاء لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الاونسيترال) ، فضلا عن تعاوننا مع تلك الهيئة . وفي عام ١٩٧٦ ، شرعنا ببرنامج جديد من خلال الإعداد لخطة لتسوية النزاعات في المعاملات الاقتصادية والتجارية بهدف تهيئة الاستقرار والثقة في العلاقات الاقتصادية مع بلدان منطقتنا وفيما بينها . وقد أُنشئ مركزان اقليميان للتحكيم بموجب هذه الخطة ، أحدهما في كوالالمبور والثاني في القاهرة ، وتجري حاليا مفاوضات لإنشاء بعض المراكز الاخرى .



Digitized by UNOG Library

وبعيد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة وجهنا أنفسنا لمساعدة حكوماتنا الأعضاء في مشاركتها في المفاوضات العالمية المقترحة وذلك عن طريق إعداد دراسات تقنية في مجال السلع الأساسية والتصنيع . وقد عقد اجتماعان وزاريان بشأن التعاون الاقتصادي تحت رعايتنا لتيسير تلك العملية ، أحدهما في كوالالمبور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والثاني في استامبول في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ . ولهذا الغرض اشتركنا أيضا بشكل وثيق في دورات واجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ولكن نظرا لإنحسار توقعات الشروع في مفاوضات عالمية وجهنا اهتمامنا نحو السبل العملية لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات لمنطقتنا بصورة أوسع . وتيسيرا لهذه العملية ، وضعنا بعض النماذج للاتفاقات الثنائية فيما يتعلق بتعزيز الاستثمارات وحمايتها ، وقد اعتمدت هذه النماذج في دورة كاتماندو في العام الماضي . وشرعنا أيضا في رعاية سلسلة من الاجتماعات فيما بين البلدان المهتمة بالاستثمارات والمستثمرين المحتملين وذلك بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وممثلي الحكومات والصناعات المختلفة . وقد مهدت هذه الاجتماعات الطريق لزيادة تفهم المشاكل والقضايا المتعلقة بأمور مثل الربحية وحوافز الاستثمار ، وحماية وضمانات الاستثمار ، فضلا عن المنافع التي يمكن أن تتوقعها البلدان النامية من الاستثمارات الاجنبية وخاصة في القطاعات ذات الأهمية الوطنية . وانطلاقا من برنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية لافريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ومن مداولات الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، بدأنا بخطوات لإثارة المزيد من الإهتمام لدى القطاع الخاص في البلدان الأكثر ثراء بين بلداننا الأعضاء لتوظيف استثمارات في افريقيا بهدف تنميتها . وفي مبادرة أخرى شرعنا في دراسة لمشاكل عبء الديون وخططنا لاجتماع فريق عامل بشأن هذا الموضوع خلال العام الحالي ، وتلك أيضا مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء في افريقيا في سياق برنامج عمل الأمم المتحدة . وبرغم أنه يجري استعراض هذا الموضوع في محافل عدة ، سوف نسعى الى طرح مفاهيم قانونية معينة يمكن مزجها مع القواعد والممارسات الاقتصادية وصولا الى حل عادل وسليم للمسألة .



Digitized by UNOG Library

وبرغم أن مشكلة عبء ديون الدول مشكلة حديثة نسبيا في الإطار الدولي مابرحت مسألة عبء مديونية الفرد ظاهرة مستمرة على مدى السنين ، لا سيما في المجتمعات الاقطاعية وفي الامبراطوريات الاستعمارية . وفي كثير من بلدان القانون العام ، بدءاً من انجلترا في القرن التاسع عشر ، نشأ قدر كبير من القواعد القانونية من خلال القوانين التي سُنّت لتخفيف عبء الديون . وقد لوحظ ذلك بوجه خاص في جهود الحكومات النيابية في شبه القارة الهندية في أوائل أربعينات القرن العشرين عن طريق إصدار قانون مقرضي النقود وقانون التخفيف عن المدينين اللذين احتويا أحكاما للتحري عن ظروف الاستدانة وتحديد حدود قصوى للفوائد . وهذه القوانين التي دفع اليها إنفاذ مبادئ الإنصاف للتخفيف من قسوة القانون العام احتوت على مجموعة من المبادئ التي قد يتسنى تطبيقها مع تكييفها على النحو المناسب ، حتى في الحالات المتعلقة بعبء مديونية الدول . وفي هذا السياق قد يكون من الملائم القول بأن أحكام المسؤولية المدنية المأخوذ بها في النظم القانونية المطبقة في المدن فيما يتعلق بمسائل مثل الإهمال والاقلاق قد أدخلت في مجرى التطور التدريجي للقانون الدولي على مفاهيم مثل مسؤولية الدولة أو المسؤولية الدولية للدول عن الاضرار الناجمة عن أعمال لا يحظرها القانون الدولي . وعملا بنفس القياس ليس هناك فيما يبدو مانع من التوسع أيضا في تطبيق المبادئ الموضوعة في النظم القانونية البلدية للتخفيف عن المدينين ، لكي تصبح جزءاً من القانون الدولي في العلاقات بين الدول المقتدرة والفقيرة . وعليه نرى أنه يمكن أن يكون هناك مجال كبير للتفكير في إعداد مجموعة من القواعد والمبادئ التي يمكن تطويعها لكي تلائم الحالة الراهنة من خلال الدمج بحكمة بين المبادئ القانونية والقواعد الاقتصادية لصالح الدول الدائنة والمدينة على السواء .

وأود أن أغتنم مناسبة الذكرى السنوية الثالثة عشرة للجنتنا لأعرب عن خالص شكرنا للأمين العام على حرصه على توثيق التعاون بين الهيئتين واهتمامه الشخصي بذلك . وأود أن أسجل أعمق تقديرنا لجهود المستشار القانوني السيد فلايشهاور والسيد روي لي ، عضو مكتبه ، في سبيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتعاون مع لجنتنا على أسس ملموسة وعملية .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أعطي الكلمة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ليقدم مشروع القرار (A/41/L.6) .

السيد شافولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي الرئيس الحالي للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، أود أولا نيابة عن وفدي أن أقدم خالص شكره الى الامين العام للامم المتحدة على تقريره (A/41/653) المعنون "التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية" . كذلك نود الإعراب عن تقديرنا للسيد ب . صن ، الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، لبيانه التمهيدي الشامل . وبعد أن استمعنا اليه وفي ضوء تقرير الامين العام للامم المتحدة ، لا حاجة بي لان أتناول باستفاضة برنامج العمل الذي تضطلع به اللجنة منذ الدورة العادية الماضية لهذه الجمعية العامة ، والذي اعتمدته اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في أروشا ، تنزانيا ، في شباط/فبراير الماضي .

غير أنه ، نظرا لارتباط هذه المسألة بتقرير فريق الثمانية عشر الذي يعد من أهم القضايا المعروضة على الدورة الحالية للجمعية العامة ، يود وفدي أن يستميح سائر الوفود عذرا في الاشارة مرة أخرى للدراسة التي أجرتها اللجنة بشأن تعزيز دور الامم المتحدة عن طريق ترشيد طرائق العمل مع الاشارة بشكل خاص الى الجمعية العامة . وقد صدرت هذه الدراسة في العام الماضي بوصفها الوثيقة A/40/726 لتنظر فيها الجمعية العامة ، وحظيت بترحيب عدد كبير واسع التمثيل من أعضاء الجمعية العامة ، مما شجع اللجنة على انشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية ليجري مشاورات متعمقة بشأن الافكار والاقتراحات التي وردت في الدراسة . وقد انجز الفريق العامل مهمته في حزيران/يونيه الماضي ، وتشرفت بإحالة توصياته الى الامين العام للامم المتحدة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، مشفوعة بطلب رسمي بأن تعمم هذه التوصيات كإحدى وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٨ و ٣٠ من جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والاربعين . ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن تلك التوصيات ترد الآن في الوثيقة A/40/437 المعروضة على الدورة الحالية للجمعية العامة لتنظر فيها في اطار



Digitized by UNOG Library

البند ٣٠ . وأود وبصفتي الرئيس الحالي للجنة ، وحرصا مني على ترديد ما طلبته بالفعل وفود عدة في الدورة الحالية للجمعية العامة ، أود حثّ مكتب الجمعية العامة على أن يقترح على دورتها الحالية مشروع قرار يسمح بالتنفيذ المبكر لتوصيات الفريق العامل التابع للجنة بشأن تحسين أداء الجمعية العامة وهي توصيات حظيت ، كما تبين ، بتأييد واسع النطاق من أعضاء الجمعية العامة ، وأخذت أيضا في الحسبان ، ضمن جملة أمور ، توصيات الرؤساء السابقين للجمعية بشأن ترشيد اجراءات الجمعية العامة والواردة في الوثيقة A/40/377 .

إن تنزانيا تعلق أهمية كبرى على عمل اللجنة الذي ما إنفكت تضطلع به منذ انشائها من ثلاثين عاما . وفي هذا المنعطف يتعين على وفدي أن يشيد بالامين العام للجنة ، السيد مِن ، الذي تمكن بفضل تفانيه وبفضل مقدرته واخلاصه الفائقين على مدى الاعوام الثلاثين الماضية ، من إكساب اللجنة القوة التي تتمتع بها اليوم ، وخاصة فيما يتعلق بتعاونها مع الامم المتحدة ، بوصفها منظمة اقليمية تقدم خدمات للمجتمع الدولي بأسره . وقد فهمت أن السيد مِن قرر مؤخرا أن ينهي للاسف خدماته للجنة نهائيا في مطلع العام المقبل ، وأن هذه هي الدورة الاخيرة للجمعية العامة التي يحضرها بوصفه الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية ؛ وأتمنى له كل توفيق في المستقبل . إنه سيترك اللجنة وهو مطمئن الى أنه يترك خلفه منظمة ناضجة .

وكما يوضح تقرير الامين العام ، مافتئ إطار التعاون الرسمي بين الامم المتحدة واللجنة يتعزز باستمرار منذ ١٩٨١ . ويعد مشروع القرار الذي تعتمده الجمعية العامة منذ ذلك الحين في كل دورة عادية بشأن التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية مقياسا لنضج العلاقة بين الهيئتين على نحو يحقق مصلحتهما المتبادلة . وإزاء هذه الخلفية ، يسرني بإسم كل من الاردن ، واندونيسيا ، وتايلند ، والرأس الاخضر ، وسري لانكا ، والسودان ، والفلبين ، وقبرص ، وكندا ، ومصر ، ومنغوليا ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الامريكية ،



Digitized by UNOG Library

واليابان وبلدي جمهورية تنزانيا المتحدة ، أن أقدم الى الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.6 بشأن التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، لتنظر فيه . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ان تضاف الى قائمة مقدمي مشروع القرار الدول الاعضاء التالية : استراليا ، واوغندا ، وجمهورية ايران الاسلامية ، والصين ، والعراق ، وعمان ، ونيبال . وفيما يتعلق بمشروع القرار ذاته ، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الوجيزة . ان جميع فقرات الديباجة والفقرة ١ من المنطوق هي الفقرات نفسها التي وردت في القرارات السابقة ؛ وتكاد الفقرة ٢ من المنطوق أن تكون مطابقة للفقرة ١ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٨/٣٦ الذي اتخذ بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية . وتشير الفقرة ٣ من المنطوق الى العمل الذي تضطلع به اللجنة منذ ١٩٨٣ لتحسين أداء الجمعية العامة ، والذي تضمن تقديم ورقة غير رسمية بشأن طرائق عمل اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، وإعداد دراسة بمناسبة الذكرى الاربعين للامم المتحدة (A/40/726) ، وتوصيات الفريق العامل التابع للجنة الاستشارية القانونية في حزيران/يونيه ١٩٨٦ (A/41/437) ، وإعداد دراسة بشأن محكمة العدل الدولية (A/40/682) ، وتنظيم ندوة عن دور محكمة العدل الدولية عقدت مؤخرا هنا في نيويورك . وتتعلق الفقرة ٤ من المنطوق بتنفيذ الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٨/٣٦ خلال السنوات الخمس الماضية . وقد اقتُرح في الفقرة ٥ من المنطوق أن يُدرج من الآن البند المتعلق بالتعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية على جدول الجمعية العامة كل سنتين ، وفقا للتوصيات العامة للفريق العامل التابع للجنة .

وأخيرا أود أن أشكر جميع الوفود التي تسنى لها أن تشترك في تقديم مشروع القرار الذي لا يتضمن في رأيي أية عناصر خلافية ، ويحدوني أمل صادق في أن يعتمد بتوافق الآراء .



Digitized by UNOG Library

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن شكري لوفد الهند الذي أتاح لي الكلام في هذه المرحلة من المناقشة .

يشرفني أن أتحدث باسم الدول الاثنتى عشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . لقد حاز العمل الذي تقوم به اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية - على إعجاب الدول الاثنتي عشرة وقد أيدنا كثيرا من المبادرات التي أتخذتها اللجنة خلال السنوات الثلاثين التي انقضت منذ انشائها ونحن معجبون بالقدرات القانونية والدبلوماسية لأمينها العام الدكتور باري سِن الذي شغل هذا المنصب منذ فترة طويلة .

وقد إستمعنا بانتباه الى بيان السيد سِن صباح اليوم حول عمل اللجنة الاستشارية خلال الشهور الاثنى عشر الماضية . ونود إن كان لنا أن نفعل ذلك ، أن نستفرد مشروعا بعينه اضطُلع به في تلك الفترة ، وأعني به توصيات اللجنة لتحسين وترشيد أداء الجمعية العامة وهي التوصيات التي عممت على أعضاء الامم المتحدة في المرفق للوثيقة A/41/437 في ١ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

وقد أُنجز الكثير بطبيعة الحال على مدى السنين لتحسين أسلوب أدائنا في الجمعية العامة ولاسيما في اللجان الرئيسية . غير أن هناك الكثير الذي مازال ينتظر منا أن نقوم به إذا كنا نريد أن نضطلع بعملنا بأشد الأساليب فعالية وأن نعطي الانطباع بذلك . وفي هذا الصدد ، نرى أن توصيات اللجنة ، إذا اعتمدت على نحو ملائم ، من شأنها أن تسهم اسهاما مفيدا للغاية في هذا الصدد . والملاحظ أن بعض اقتراحات اللجنة الاستشارية كان قد تقدم بها رؤساء سابقون للجمعية وتضمنتها الدراسة التي أجراها معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وعُممت كوثيقة للجمعية العامة (A/40/377) . وقد حظيت هذه الاقتراحات بدورها بتأييد ممثل كندا وممثلي بلدان أخرى كثيرة منها بعض الدول الاثنتي عشرة في الدورة الاربعين للجمعية العامة . ونحن نعتقد أن التوصيات تحظى بتأييد واسع النطاق .



Digitized by UNOG Library

وأخيرا ، فإن الدول الاثنتي عشرة تعتقد أن توصيات اللجنة ستكون مفيدة في المساعدة على تحقيق التقدم في مجال عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ تلك التوصيات لا يستدعي تعديل اللائحة الداخلية للجمعية العامة . لذا ترحب الدول الاثنتي عشرة بهذه المبادرة القيمة التي اتخذتها اللجنة وتتمنى للجنة النجاح في عملها في السنوات القادمة .

السيد بدوي (مصر) : يسعدني أن أكون من أوائل المتحدثين اليوم لدى مناقشة الجمعية العامة للبند ٣٠ من جدول الاعمال المعنون "التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية" ، ذلك البند الذي يوليه وفد مصر أهمية خاصة نظرا لتأثيره الواضح في تطوير وتقنين القواعد القانونية الدولية من خلال خلق قاعدة أوسع من التفهم والتقدير للدور الهام الذي يلعبه القانون الدولي بجميع مجالاته في تحسين المناخ الدولي وخلق عالم أفضل لشعوب العالم قاطبة .

إن اهتمام مصر بتعزيز التعاون القائم بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية ينبع من ايماننا العميق برسالة كل منهما على المستويين الدولي والاقليمي ، تلك الرسالة السامية التي كانت وراء مشاركتنا في تأسيس منظمة الامم المتحدة والتي كانت أيضا وراء تبنّينا لفكرة تأسيس اللجنة الاستشارية كمؤسسة اقاليمية تعمل على تحقيق نفس الرسالة الهادفة التي أنشئت من أجلها الامم المتحدة .

ولقد كانت منظمة الامم المتحدة ، كعهدنا بها دائما ، سباقة الى الاعتراف بدور هذه اللجنة حينما قررت في دورتها الخامسة والثلاثين منح مركز المراقب الدائم للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ودعتها الى المشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة للامم المتحدة . وحينما قررت أيضا في دورتها السادسة والثلاثين التي صادفت الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة ، ادراج البند قيد النظر على جدول أعمالها كرمز لتقدير الامم المتحدة لدور اللجنة الاستشارية الهام في تعزيز مجهودات المنظمة على المستويين الدولي وعبر الاقليمي .



Digitized by UNOG Library

لذا فقد كثفت اللجنة الاستشارية مجهوداتها وأنشطتها لكي تظل دائما على مستوى الثقة الدولية التي أولتها لها المنظمة ، فوسعت من مجالات عملها لتشمل التعاون في الميادين الاقتصادية والانسانية بالإضافة الى التعاون في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، ولم تقصر هذه المجهودات والانشطة على الدول الاعضاء فيها فحسب وإنما وسعتها لتشمل جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

لقد أنصتنا باهتمام الى البيان الشامل الذي ألقاه الدكتور سن ، الامين العام للجنة الاستشارية القانونية لآسيا وافريقيا ، وبيان السيد المندوب الدائم لتنزانيا بوصفه الرئيس الحالي للجنة الاستشارية ، ويسعدنا أن نتقدم الى كل منهما بالتهنئة على عرضهما الممتاز لمجهودات اللجنة الاستشارية ونتائج هذه المجهودات من خلال عمل متصل دؤوب لمدة ثلاثين عاما نحتفل هذا العام بمرورها على انشاء هذه اللجنة وكذا فقد سعدنا بتلقي تقرير الامين العام للامم المتحدة عن التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية والذي يعبر بجلاء عن التقدم المحرز في جميع الموضوعات محل الاهتمام المتبادل ويهمنا في هذا الصدد أن نركز على مجهودات اللجنة الاستشارية ومبادراتها في موضوعات ثلاثة رئيسية هي : تشجيع التوسع في اللجوء الى محكمة العدل الدولية ، الجهود الرامية الى تعزيز دور الامم المتحدة من خلال ترشيد أساليب عملها ، والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

فعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للامم المتحدة ، وأن جميع الدول الاعضاء هم كحقيقة واقعة أطراف في النظام الاساسي للمحكمة ، إلا أن تردد العديد من الدول في قبول اختصاصها الإلزامي ، بل وتردد بعضها في احالة نزاعاتها بناء على اتفاق خاص بين الاطراف الى المحكمة وتفضيلها احالة تلك النزاعات الى هيئات تحكيم مخصصة كان أحد الموضوعات الهامة التي استرعت انتباه اجتماع المستشارين القانونيين للدول الاعضاء في اللجنة الاستشارية في عام ١٩٨٣ ، ذلك الاجتماع الذي تقرر خلاله أن تبذل اللجنة الاستشارية مجهوداتها بغرض تشجيع الدول على اللجوء الى محكمة العدل الدولية أو دوائرها الخاصة في حالة موافقة الاطراف على



Digitized by UNOG Library

ذلك بدلا من اللجوء الى هيئات التحكيم المخصصة ، بناء على ذلك أعدت اللجنة دراسة في هذا الصدد نوقشت في دورتها الرابعة والعشرين التي عقدت في كتماندو في شباط/فبراير ١٩٨٥ ووزعت كمستند رسمي من مستندات الامم المتحدة تحت البند (٣١) من جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الاربعين ، حيث قوبلت باهتمام كبير من جانب جميع الدول .



Digitized by UNOG Library

واستكمالا من اللجنة لدورها الرائد في هذا الصدد فقد دعت الى عقد ندوة في مطلع هذا الشهر شرفها رئيس محكمة العدل الدولية برئاسته تم خلالها تبادل قيّم للآراء حول الموضوع شارك فيه بعض أعضاء المحكمة والرئيس الحالي للجنة الاستشارية وأمينها العام ورئيس اللجنة السادسة والمستشار القانوني للامم المتحدة والمستشارين القانونيين للدول الاعضاء في الامم المتحدة ، الامر الذي كان له أبلغ الاثر في زيادة الاهتمام بهذا الموضوع على كافة المستويات الدولية والاقليمية .

وعلى نفس النمط ، ومواصلة من اللجنة لمجهوداتها في مجال تعزيز دور الامم المتحدة عن طريق ترشيد أساليب عملها ، فقد انتهزت اللجنة مناسبة الاحتفال بمرور أربعين عاما على انشاء الامم المتحدة لكي تتقدم بدراسة عن "تعزيز دور الامم المتحدة عن طريق ترشيد أساليب عملها مع الاهتمام الخاص بالجمعية العامة" هذه الدراسة التي وزعت كمستند رسمي من مستندات الجمعية العامة بناء على طلب ٥٣ وفدا من كافة المجموعات الاقليمية ولقيت أصداء واسعة من التأييد لدى مناقشة الجمعية العامة لبندنا هذا في العام الماضي ، بالاضافة الى اشارة العديد من الدول لها لدى مناقشة الموضوعات الاخرى ذات الصلة بوصفها تتضمن اجراءات عملية وواقعية تضمن أداء أفضل للجمعية العامة وأجهزتها الفرعية .

وبناء على تشجيع العديد من الدول فقد أنشأت اللجنة فريق عامل مفتوح العضوية عقد سلسلة من الاجتماعات في نيويورك خلال شهري نيسان/ابريل وحزيران/يونيه ١٩٨٦ وكان لوفدي شرف المشاركة فيه ، حيث انتهى الفريق العامل بعد استعراضه لدراسة اللجنة وللدراسات الاخرى ذات الصلة الى صياغة مجموعة توصيات لتحسين سير العمل في الجمعية العامة وضعت في متناول الفريق الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة ، ووزعت بعد ذلك كمستند رسمي من مستندات الدورة الحادية والاربعين .

وقد كان من دواعي سرورنا أن نرى إشارة صريحة لهذه التوصيات في التوصية الثالثة التي تضمنها تقرير الفريق الحكومي رفيع المستوى المشار اليه ، تلك



Digitized by UNOG Library

التوصية التي عالجت اجراءات ووسائل عمل الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية من خلال التأكيد على مجموعة من النقاط أتت معظمها متفقة تمام الاتفاق مع ما ورد بتوصيات اللجنة الاستشارية في هذا الشأن . وفاعد من سرورنا أن نرى توصيات اللجنة الاستشارية وقد قوبلت بالترحيب من عديد من الدول من كافة المجموعات الجغرافية ، الأمر الذي يعكس تمثيلها لمجموعة واسعة من وجهات النظر السائدة بين الدول الأعضاء في الأمم المحدة ، ويبشر بامكانية التوصل لاتفاق على معظمها اذا ما أولتها الجمعية العامة وبصفة خاصة اللجنة العامة الاهمية الخاصة التي تستحقها .

على الصعيد الاقتصادي ، أولت اللجنة الاستشارية اهتماما خاصا لمسألة التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال تنفيذ مشروع رائد لتسوية المنازعات في المعاملات الاقتصادية والتجارية ، قررت في اطاره انشاء خمسة مراكز للتحكيم التجاري الدولي ، أنشئ اثنان منهما في كوالالمبور والقاهرة ، حيث تباشر مهامها حاليا في تعزيز وانفاذ قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي من خلال أنشطتها المتعددة التي تتضمن عقد الندوات واللقاءات والتي كان آخرها الندوة التي نظمها المركز الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة في مطلع هذا العام تحت رعاية اللجنة الاستشارية وحضرها ممثلون عن دول من مختلف المجموعات الجغرافية لمناقشة سبل تعزيز وانفاذ هذه القواعد على أفضل وجه .

وتستمر اللجنة الاستشارية في أداء دورها لزيادة تدفق رأس المال والتكنولوجيا الى البلدان النامية في المنطقة الآسيوية الافريقية من خلال ما أعدته من نماذج للاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات ، ومشروعها في إعداد اطار قانوني للمشاريع المشتركة في قطاع الصناعة .

لقد كان السكرتير العام للأمم المتحدة على حق حينما قال في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة

"إن أبطال التعددية هؤلاء لا يتواجدون فحسب بين صفوف حكومات الدول الاعضاء . إنهم يوجدون في جميع مشارب الحياة بما في ذلك المؤسسات الاكاديمية



Digitized by UNOG Library

ووسائل الاعلام العالمية . وأود في هذا الصدد أن أشير بالتحديد الى كثير من المنظمات غير الحكومية التي تشارك الامم المتحدة أهدافها . بل وتشارك في أعمالها في حالات كثيرة . وأنا على قناعة بأن الامم المتحدة سيتعين عليها في السنوات القادمة أن تولي مزيدا من الاهتمام لتوثيق الاتصال والتعاون مع هذه المنظمات فهي تشكل امتدادا أساسيا لقدرة الامم المتحدة على الوصول الى من تمثلهم على الصعيد العالمي" . (A/41/1 ، ص ٢٣)

بهذا الاقتباس أختتم كلمتي معربا عن تطلع وفد مصر الدائم الى استمرار الاتصال والتعاون الوثيق بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية ، ومعربا عن تأييدنا الكامل لمشروع القرار الذي سيطرح في هذا الصدد .

السيد جوي (نيبال)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتشرف وفد بلادي ، بصفته عضوا في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، بالاعراب عن تقديره للامين العام لتقريره الخاص بالتعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، والمعمم في الوثيقة A/41/653 . ونحن ، بالمثل ، ممتنون أيضا للسيد ب. من الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، لبيانه الاستهلالي الذي أورد تفصيلا منشأ علاقات التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، وطبيعة هذه العلاقات ونطاقها .

إن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الدولية التي حظيت منذ عام ١٩٧٥ بمركز المراقب الدائم لدى الامم المتحدة ، تختتم الآن العام الـ ٣٠ من وجودها . وكما قال السيد من ، إن اللجنة التي انبثقت كنتيجة ملموسة للمؤتمر الافريقي الآسيوي التاريخي الاول الذي عقد في باندونغ في ١٩٥٦ ، قد أصبحت أحد الاجهزة الحكومية الدولية التمثيلية التي تتناول القانون الدولي .



Digitized by UNOG Library

وكما بيّن تقرير الامين العام بشكل مفصل ، فإن علاقة التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية قد ازدهرت بشكل كبير منذ بدئها في عام ١٩٨١ . فقد اضطلعت اللجنة في السنوات الخمس الاخيرة بدور نشط للغاية في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، بما في ذلك بعض المجالات الجديدة مثل التعاون الاقتصادي الدولي والبيئة . وقد ذكر امين عام اللجنة انها سعت كذلك الى تشجيع التعاون الاقليمي والدولي الداعم للمبادرات الاساسية للامم المتحدة .

وكانت نيبال تتابع الدور المتزايد الذي تضطلع به اللجنة في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه باهتمام واعجاب كبيرين . ونشير مع التقدير بوجه خاص الى جهود اللجنة في تشجيع التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها ، بما في ذلك مسالة حق الدول غير الساحلية في الوصول الى الموارد الحية في المناطق الاقتصادية الخالصة ، ومسالة المرور عبر الدول الساحلية . ولاحظت نيبال الجهود الجديرة بالثناء للجنة في إعداد دراسة عن تعزيز دور الامم المتحدة عن طريق ترشيد أساليب عملها ، وذلك في إطار اسهامها في الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وكان من دواعي سرور وفد بلدي أنه اشترك في مداولات الفريق العامل التابع للجنة من أجل اعداد بعض التوصيات الملمومة لتقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحالية ، والتي وزعت بوصفها الوثيقة A/41/437 . ونعتقد أن ذلك قد يكون بداية للمفاوضات التي تفضي الى الاصلاحات التي طال انتظارها في أداء الجمعية العامة .

ونحن نثني ثناء عاطرا على جهود اللجنة من أجل التوسع في اللجوء الى محكمة العدل الدولية كما هو مفصل في الوثيقة A/41/682 . وفي اعتقادنا أن هذا التوسع في اللجوء الى محكمة العدل الدولية باتفاق الدول الاطراف من شانه أن يسهم في تيسير التسوية السلمية للمنازعات بين الدول ، وهو أمر يتمشى تماما مع المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

كما أننا نرحب بجهود اللجنة في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وبمبادراتها الاخيرة بشأن مشكلة عبء الديون . ونعتقد أن هذين المجالين يثيران اهتماما وقلقا بالغين للامم المتحدة ، فضلا عما لهما من اتصال وثيق بالسلم والوئام الدوليين .



Digitized by UNOG Library

وفي سنة السلم الدولية الحالية ، يسعد وفد بلدي بشكل خاص أن يشيد بجهود اللجنة وابداعها في فتح المجال أمام التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه فيما يتصل بمسألة اللاجئين ومفهوم مناطق السلم . وأود أن أذكّر بوجه خاص بأن اللجنة أعدت دراسة أولية عن مفهوم منطقة السلم في القانون الدولي لتنظر فيها خلال دورتها التي عقدت في كاتمندو في العام الماضي ، وقد أثارت هذه الدراسة اهتماما كبيرا في تلك المناسبة ، كما أثارت اهتماما مماثلا في دورتها التي عقدت في أروشا في شهر شباط/فبراير من هذا العام مما حدا باللجنة الى تشكيل فريق خبراء ينظر في محتوى وآثار شتى المقترحات المقدمة لانشاء مناطق سلم في إطار الامم المتحدة وخارج هذا الإطار ، بما في ذلك المقترح المقدم من نيبال .

وفي ظل هذه الخلفية ، يسر وفد بلدي أن يسجل تقديره لاخلاص اللجنة في عملها واسهاماتها في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، بما يتمشى مع علاقة التعاون بينها وبين الامم المتحدة . ومن ثم ، يسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/41/L.6 بشأن التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، ونناشد الجمعية العامة أن تعتمده بتوافق الآراء .

السيد لابيرج (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني اليوم أن أخاطب الجمعية العامة في إطار البند ٣٠ من جدول الاعمال بالنيابة عن وفد بلدي ووفود اسبانيا واستراليا وايطاليا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج والنمسا وهولندا واليابان . لقد تشاورت هذه الوفود بشكل غير رسمي منذ أوائل عام ١٩٨٥ حول المسائل المتصلة بالاصلاحات الاجرائية في الامم المتحدة . وقد فعلنا ذلك أولا في سياق الاحتفال بالذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة ، ثم بعد ذلك على نطاق أوسع مع الاغلبية الساحقة من الوفود الاعضاء في الجمعية العامة ومع الامانة العامة . وما زالت هذه المشاورات مستمرة ، ونحن مستعدون لسماع آراء كل الوفود . كما أننا نواصل تعديل نهجنا ، في جوانبه العامة والتفصيلية ، حتى يلم بتلك الطائفة الواسعة من الآراء الممثلة في الجمعية العامة ، مع عدم الابتعاد عن موضوع اهتمامنا الاساسي وهو تحسين أداء المنظمة تحقيقا للصالح العام .



Digitized by UNOG Library

وقد أثنى فريق الاصلاح غير الرسمي الذي أنشأناه على الاعمال التي اضطلع بها الفريق العامل التابع للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، والتي توجت في شهري نيسان/ابريل وحزيران/يونيه من هذا العام بسلسة من التوصيات التي عممت على الجمعية العامة بالوثيقة A/41/437 . وتتسق المقترحات المقدمة من الفريق العامل التابع للجنة مع نتائج افكار ومشاورات فريقنا لتحديد الخطوات العملية لتحسين أداء الامم المتحدة . ونعتقد أن توصيات اللجنة الاستشارية تمثل اسهاما قيّما وهاما في الجهود الرامية الى تحسين أداء الامم المتحدة ، وهو تحسين ضروري اذا أريد للمنظمة أن تعالج بمزيد من الفعالية المسائل الموضوعية العويصة المطروحة علينا حاليا . وكما قال السيد من ، الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، فإن النهج الذي اتبعه الفريق العامل كان يتمثل في التركيز على المجالات التي تتيح آفاقا طيبة لاحراز تقدم في تحسين عمليات الامم المتحدة ككل .



Digitized by UNOG Library

ونحن نؤيد تأييدا تاما رأيه القائل بأن اللجنة الاستشارية قدمت مقترحات ممتازة تهدف الى تحسين وتبسيط اجراءات الجمعية العامة ، وهو عمل طال انتظاره . ويرى فريقنا غير الرسمي أن توصيات الفريق العامل تفي تماما بغرض تعزيز جوانب عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى قيد النظر حاليا في هذه الجمعية العامة ، كما أنها تلقي ضوءا جديدا على التوصيات السابقة التي تنحو نفس المنحى ، والتي ترد في المرفقات المختلفة للنظام الداخلي القائم .

وفي اعتقادنا ان مناخ الاصلاح الحالي قد يسمح لنا بأن نحقق تحسنا هاما في الاجراءات . ونحث على أن تتخذ كافة الهيئات والاجهزة في إطار منظومة الامم المتحدة خطوات عملية لتحسين أدائها وتبسيط عملياتها ، وذلك لتيسير الدراسة التفصيلية المتأنية للقضايا المضمونية التي تطرح امامها في سياق عملها .

ولذا نناشد رئيس الجمعية العامة ، ورؤساء كل اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية ، اتخاذ اجراءات لتحسين أداء الامم المتحدة ، وذلك ضمن أمور أخرى عن طريق تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة A/41/437 .

ونؤكد من جديد دور مكتب الجمعية العامة في الرقي بعملها وفقا للنظام الداخلي ومرفقاته . كما نحث الامين العام أن يأخذ في الاعتبار توصيات الفريق العامل التابع للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، عند اعداده لمذكرته السنوية بشأن تنظيم الدورة العادية للجمعية العامة .

ومنذ تقديم التقرير الخاص بهذا البند في الدورة الاربعين للجمعية العامة نوه بعض أعضاء فريقنا غير الرسمي في رسائل وجهت الى الامين العام والى كافة أعضاء المكتب برغبتنا في الاعتماد المبكر للتوصيات التي طرحها الفريق العامل التابع للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية . وأدلى بعضنا ببيانات في اللجنة السياسية الخاصة ، واللجنة الرابعة ، تأييدا لتوصية اللجنة الاستشارية بتحقيق الاتساق بين جداولهم الزمنية . كما أدلى البعض ببيانات في اللجنة السادسة يحثون فيها على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة . ويزمع أعضاء فريقنا على وجه



Digitized by UNOG Library

الخصوص أن يحث جميع اللجان على إعداد مشاريع قرارات تتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية .

وأخيرا فإننا نرجو الأمين العام أن يقدم تقريرا في وثيقة منفصلة ، أو ربما في تقريره عن أعمال المنظمة ، حول التقدم المحرز بشأن التحسينات الاجرائية . ونحن نؤكد أن جميع مبادرات الاصلاح تهدف بشكل أو بآخر الى تحديد وتنفيذ الوسائل التي تجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في السعي الى السلم والتنمية ، والأمن والمساواة ، ومن أجل الحرية وحكم القانون .

وهذه الجهود تكشف عن رغبتنا ، التي نأمل أن تكون جماعية ، للمساعدة في تحسين أداء المنظمة وتحسين صورتها في العالم . وتحقيقا لهذا تعتزم وفودنا الاحد عشر ، بالتعاون مع غيرها ، أن تواصل العمل لتحسين أداء الأمم المتحدة . ونناشد جميع الدول الاعضاء أن تتعاون في ذلك . وأختم بالثناء على وجه الخصوص على جهود اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، وتشجيع تلك الهيئة التي تضم العديد من ممثلي أعضائنا على الاستمرار في عملها .

السيد كيكوتشي (اليابان)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري واعتزازي الكبيرين أن أخاطب هذه الجمعية حول البند ٣٠ من جدول الاعمال والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية" خاصة وأن هذا العام يصادف الذكرى الثلاثين لإنشاء اللجنة .

وكما أشار السيد سن ، الأمين العام للجنة الاستشارية في بيانه في وقت سابق هذا الصباح ، فقد أنشئت اللجنة عام ١٩٥٦ لدراسة المسائل القانونية والفنية المشتركة بين البلدان الآسيوية والافريقية . وبوصف اليابان إحدى الدول السبع المؤسسة للجنة ، يسرها بصفة خاصة أن تلاحظ إتساع عضويتها المطرد والملحوظ ، وتحولها الى منظمة دولية حقيقية تضم الآن ٣٨ دولة عضوا ودولتين منتسبتين .

وتود حكومتي أن تشيد إشادة خاصة بالسيد من الذي عمل بامتياز حقيقي بوصفه الأمين العام للجنة منذ تشكيلها .



Digitized by UNOG Library

واللجنة الاستشارية محفل دولي فريد للتبادل الحر للآراء ، ولمناقشة المشكلات القانونية المشتركة فيما بين الخبراء من بلدان آسيوية وافريقية ينتمون الى أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة . كما فتحت اللجنة المجال للحلول السلمية لمشكلات ونزاعات قانونية مختلفة ، واتاحت الفرصة أمام الدبلوماسيين والقانونيين من الشبان لاكتساب الخبرة في مجالات القانون الفنية التي تتسع آفاقها باستمرار . وهكذا أسهمت اللجنة في ترسيخ تفاهم أكبر ، وتطوير العلاقات الودية والتعاونية فيما بين تلك البلدان ، ليس في المجالات القانونية وحدها بل وفي الميادين الاخرى أيضا .

إلا أن البلدان الآسيوية والافريقية لم تكن وحدها التي استفادت من عمل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، فمع التوسع في أنشطتها أصبح من المحتم التعاون مع بلدان من مناطق أخرى ومع غيرها من المحافل الدولية . وقد طورت اللجنة بشكل خاص العلاقات الوثيقة مع هيئات الامم المتحدة مثل لجنة القانون الدولي ، ولجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وفي السنوات الاخيرة ، وعلى الاخص منذ منحت اللجنة مركز المراقب في الجمعية العامة ، قدمت اسهامات قيّمة في أعمال اللجنة السادسة بل وفي أعمال الجمعية العامة في مجموعها .

وينبغي التنويه بشكل خاص بالمبادرة الهامة التي اتخذتها اللجنة في مناسبة الذكري الاربعين لإنشاء الامم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز دورها مع التنويه بصفة خاصة بدور الجمعية العامة . وقد شكلت اللجنة هنا في نيويورك فريقا عاملا مفتوح العضوية طرح على الجمعية سلسلة من التوصيات من أجل ترشيد اجراءاتها وتحسين أدائها . ووفدي يؤيد تلك التوصيات تأييدا تاما ، ويشيد بجهود الفريق العامل .

وكما أوضح السيد من في بيانه ، فإن التوصيات تمثل مجموعة من الحلول التوفيقية ، ومن ثم ينبغي أن تكون مقبولة من جميع الوفود ؛ وعلى الاخص في الوقت الحالي الذي يسلم فيه الجميع بضرورة تحسين فعالية وكفاءة الامم المتحدة . ويأمل وفدي أن تستمر المشاورات حول تلك التوصيات ، حتى يمكن اعتمادها رسميا وإدماجها في



Digitized by UNOG Library

مرفق النظام الداخلي للجمعية العامة . وأود أن أحث كل رؤساء الجمعية ، والهيئات الفرعية ، وكذا جميع الدول الأعضاء على أن تنفذ في نفس الوقت مضمون التوصيات قدر استطاعتها .

وأهم الانجازات التي حققتها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية حتى الآن هي تعزيز التعاون فيما بين الدول في آسيا وافريقيا وغيرهما ، وفي تقوية الأسس القانونية للعلاقات الدولية ، وفي الدعوة بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة . وهذا يبشر بالخير بالنسبة لنجاح أنشطتنا المستقبلية . وسيواصل وفدي التعاون مع اللجنة على الوجه الأكمل بالمشاركة الفعالة كأحد أعضائها ، وبتعزيز دور اللجنة داخل منظومة الأمم المتحدة على حد سواء .



Digitized by UNOG Library

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا باهتمام الى البيانات التي أدلى بها الامين العام للامم المتحدة والامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية . ونحن ممتنون لهما على تقريريهما عن الانشطة الجارية بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية .

لقد أنشئت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية ، المؤلفة من خبراء من الدول الاعضاء ، عام ١٩٥٦ ، بهدف أساسي هو مساعدة الدول الآسيوية ـ الافريقية في مجال القانون الدولي . والمشاهد أن أنشطة اللجنة في مختلف مجالات القانون الدولي ، كقوانين المعاهدات ، والبيئة ، والفضاء الخارجي ، والتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية ، والتحكيم التجاري ، وغيرها وقبل كل شيء قانون البحار أنشطة قد بررت وحققت تطلعات الآباء المؤسسين لهذه اللجنة . وقد باتت هذه اللجنة الاستشارية تحظى بمكانة منظمة حكومية دولية رائدة في مجال تطوير وتدوين القانون الدولي تدريجيا .

ومما يدل على إدراك الدول لقيمة أنشطة اللجنة الاستشارية وجدواها أن دوراتها السنوية اجتذبت عددا متزايدا من الدول من مختلف أجزاء العالم بالاضافة الى الدول الاعضاء فيها والبالغ عددها الآن ٤٠ دولة ـ وممثلين للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ، وعلاوة على ذلك أصبح حضور الامين العام للجنة أو ممثلين عنه دورات لجنة القانون الدولي ولجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي وحضور ممثلين لهذه الهيئات الدورات السنوية للجنة من التقاليد التي تستحق الترحيب ، بل وقد أدلى قضاة من محكمة العدل الدولية ببيانات ، في أكثر من مناسبة ، في الدورات السنوية للجنة .

والاهم من ذلك أن اللجنة الاستشارية ، بناء على الدراسات المنهجية التي تعدها أمانتها العامة ، دأبت ، في اجتماعاتها السنوية واجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي فيما بين الدورات ، على مناقشة مواضيع مدرجة على جدول أعمال لجنة القانون الدولي ، ولجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، ولجنة الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمؤتمرات الدبلوماسية التي تعقد تحت رعاية الامم



Digitized by UNOG Library

المتحدة . كما أعدت الأمانة العامة للجنة هذا العام معلومات أساسية مفيدة لمساعدة دولها الأعضاء في عملها في الدورة الحادية والاربعين الحالية للجمعية العامة .

وأود هنا أن أسجل تقدير وفد بلادي البالغ للاسهام الممتاز الذي قدمه السيد سن ، الأمين العام للجنة الاستشارية الذي رفع اللجنة الى مستواها البارز والمتميز الحالي ، وأتمنى له كل نجاح في أنشطته المقبلة ، فنحن ممتنون له وللجنة على مجموعة التوصيات الواردة في الوثيقة A/41/437 لتحسين أداء الجمعية العامة ، إذ أن هذه التوصيات موضع ترحيب حقيقي في الوقت الذي تبذل فيه الأمم المتحدة كل جهد ممكن لتبسيط أدائها .

ولقد أسهمت الندوة التي عقدت حول دور محكمة العدل الدولية ونظمتها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة إسهاما فعّالا في توضيح سبل الإفادة بشكل أكبر من الاجراءات المتاحة في ظل النظام الأساسي والقواعد المنقحة لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بتسوية النزاعات القانونية بين الدول الأطراف في النزاع . ويسعدنا أن نلاحظ أن الندوة أبرزت الامكانية الكامنة في اجراءات دوائر محكمة العدل الدولية .

ونأمل أن يزدهر التعاون المتبادل والمثمر بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية في المستقبل ، فهذا التعاون يكفل مصلحة المجتمع الدولي ويخدم بصفة أساسية قضية السلم والنظام القائمة على أساس من سيادة القانون والعدالة .

ونحن ، كأحد المشاركين في تقديم مشروع القرار A/41/L.6 ، نوصي الجمعية العامة باعتماده بتوافق الآراء .

السيد الهنائي (عمان) : يسرني أن أشارك في هذه المناقشة اليوم بصفة بلادي تترأس هذا الشهر أعمال المجموعة العربية ولكونها في نفس الوقت أحد الأعضاء في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية حيث ساهمت ولا تزال تساهم إسهاما جليا في نشاط هذه اللجنة وذلك من خلال مشاركتها في مختلف اجتماعاتها ، منطلقة من اعتبارات مبدئية تتجلى في أن أي نشاط يهدف الى تعزيز دور منظمة الأمم



Digitized by UNOG Library

المتحدة تسانده عمان وسائر البلاد العربية وتعززه ، لأن هذه المنظمة أتت نتيجة الحاجة الماسة التي لا تزال قائمة حتى الآن الى أن تلعب دورا بناء في حل المشاكل الدولية وتحقيق السلم والإمن الدوليين ومساعدة الشعوب على تحقيق مميرها الذي ترتضيه لنفسها .

لقد كانت هذه المنظمة على مستوى الآمال التي عقدتها عليها شعوب العالم وإن بدا أن هناك بعض القصور فانه يعود في اعتقادنا الى أمور خارجة عن نطاق قدرة المنظمة ولأسباب يعرفها المجتمع الدولي بأسره . ولكن لو قيَّمنا عمل هذه المنظمة لوجدنا أن ما حققته يفوق السلبيات التي يحلو للبعض أن يضخمها في سبيل أهداف نعتبرها آنية وقصيرة النظر .

إن اللجنة الاستشارية الآسيوية الافريقية سعت دائما من خلال أعضائها أو المراقبين فيها الى تقديم اقتراحات ودراسات بناءة وهادفة تساعد في تعزيز دور منظمتنا الدولية لكي تستمر في تأدية دورها البناء في كل المجالات الدولية ، ولكي تكون الشعلة المضيئة في عالمنا المليء بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . ولكي تكون اليد الأمينة التي تساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين في العالم أجمع .

إن الدراسة التي أعدتها أمانة اللجنة تضمنت تقييما شاملا لعمل الأمم المتحدة في عدة مجالات كما ذكرنا آنفا ، كما انها تشير الانتباه الى بعض الأمور التي يمكن أن تتحسن من خلالها طرق أداء عمل المنظمة وتعالج أوجه القصور في ميثاق الأمم المتحدة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى بالنسبة للمسائل الانسانية والاجتماعية فان هناك بعض المعايير التي وضعت من قبل الأمم المتحدة ، غير أن التنفيذ لم يكن ناجحا لأن الدول الأعضاء لديها معايير مختلفة للتطبيق ولذا فانه يفترض أن يكون هناك نوع من التنسيق بين تلك المعايير التي تضعها الأمم المتحدة والمعايير التي تعتبرها الدول الأعضاء ضرورية .



Digitized by UNOG Library

وبالنسبة للمسائل الاقتصادية فان الدراسة تقسم هذه المسائل الى قسمين : المساعدات التقنية والمالية للدول النامية وفق برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي . وبالنسبة للمسائل القانونية ، تعالج الدراسة مسألة الصعوبات التي تعاني منها اللجان الرئيسية في الامم المتحدة .

فقد حدث تطور كبير في عمل ونشاط هذه اللجنة وذلك من خلال مشاركتها في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت تحت رعاية الامم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها خلال الفترة الماضية وحققت الكثير من النتائج في دورتي اللجنة اللتين عقدتا في كاتمندو عام ١٩٨٥ وأروشا عام ١٩٨٦ . كما أن التعاون مازال مستمرا ومتينا مع محكمة العدل الدولية ولجنة القانون الدولي .

ولن ننسى الاستنتاجات التي قدمها رؤساء الجمعية العامة السابقون والتي ساعدت هذه اللجنة في عملها .

ومهما كانت النتائج التي سيسفر عنها نشاط هذه اللجنة فإن هذه النتائج لن تكن العصا السحرية التي تحل المسائل المستعصية والمتراكمة في آن واحد وانما هي أحد الوسائل المخلصة التي يقدمها أعضاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية والتي أثبتت الايام أن الظروف التي تمر بها منظمتنا الدولية تحتاج الى مثل هذه المبادرة التي نرى أنها جديرة بالتقدير والاهتمام من جانب جميع الدول الاعضاء .

إن الدول العربية أكدت دائما من خلال العمل الفعلي أو من خلال البيانات التي القيت سواء أمام الجمعية العامة أو اللجان الرئيسية فيها انها مع كل عمل هادف وبناء ، يحفظ للامم المتحدة وجودها ويساعد على إستمرارها ، ويعزز من دورها سواء بالمشاركة الفعالة في حل مختلف القضايا الدولية أو في سعيها لتحقيق أماني الشعوب المستعمرة في نيل حريتها واستقلالها .

إن منظمة الامم المتحدة وجدت لتساعد على حل القضايا المستعصية في العالم ، لذا فان على المجتمع الدولي أن يتكاتف للوصول الى حل يساعد هذه المنظمة على تخطي



Digitized by UNOG Library

الظروف التي تمر بها والا فان وضع المنظمة نفسه سيصبح أحد القضايا المستعصية والتي تحتاج بدورها الى حل وهكذا ستدور في دوامة لا نهاية لها .

ومن هذا الواقع بالذات انطلق عمل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية وتعاونها مع الامم المتحدة .

اننا نؤيد تقرير الأمين العام رقم A/41/653 المقدم للجمعية العامة حول التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية ، كما تؤيد الدول العربية مشروع القرار المقدم من الدول المعنية وسلطنة عمان أحدها لاستمرار هذا التعاون بإطراد . علما بأن العديد من الدول العربية من بينها سلطنة عمان تبنت مشروع القرار هذا ، وأخيرا نأمل أن يسفر هذا التعاون عن نتائج مثمرة لخير الجميع .

السيد وجيوردانو (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري البالغ أن أتكلم عن البند ٣٠ من جدول الاعمال المعنون "التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية" وقد شارك وفدي في اعداد مشروع القرار (A/41/L.6) الذي أثق انه سيعتمد بتوافق الآراء .

تحتفل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية هذا العام بالذكرى الثلاثين لانشائها ووراءها سجل حافل بالانجازات العظيمة التي أحرزتها على مدى تلك السنوات الثلاثين . وقد بدأ تعاونها المثمر مع الامم المتحدة رسميا في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة عندما منحت وضع المراقب الدائم ، لكن علاقة اللجنة بالدول الاعضاء في الامم المتحدة ترجع الى ما قبل ذلك .

وثمة الكثير مما يستحق الثناء في أعمال اللجنة فقد أدت منذ انشائها ، عام ١٩٥٦ ، خدمات جليلة وعظيمة القيمة رغم صغر ميزانيتها ومواردها المحدودة ، اذ كرست نفسها خلال سنوات التكوين لاجراء دراسات بشأن المسائل والمواضيع ذات الاهمية خاصة بالنسبة للبلدان حديثة الاستقلال تعلقت ، على سبيل المثال ، بالمواطنة ، والجنسية ، وخلافة الدول ، ومعاملة الاجانب ، وهلم جرا .

وقد قامت اللجنة ، التي اقتصرت في بادىء الأمر على الاضطلاع بدور استشاري تجاه أعضائها السبعة المؤسسين ، بتوسيع نطاق أنشطتها على مر السنين لتلبي شتى



Digitized by UNOG Library

احتياجات أعضائها الذين بات عددهم الآن يتجاوز ٤٠ عضوا ، وبرزت كمحفل مفيد للتعاون بين المنطقتين الآسيوية والافريقية في العديد من المجالات ذات الاهمية المشتركة .

كما أن للعمل الدؤوب الذي تضطلع به اللجنة أثره على عمل الامم المتحدة ، وهو ما يرجع ، بصفة خاصة ، الى الوقع العالمي لاعمال اللجنة الذي بات ملموسا لسنوات عديدة .

وخلال الدورة الاربعين للجمعية العامة التي كانت فرصة للاحتفال والتفكير المتروي في مستقبل المنظمة ، كان للجنة اسهامها الملموس اذ أن دراستها المعنونة "تعزيز دور الامم المتحدة عن طريق ترشيد طرائق عملها مع اهتمام خاص بطرائق عمل الجمعية العامة" والحلقة الدراسية المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وتوصياتها ، تشكل ، في رأيي ، اسهاما له قيمته في الاستعراض الذي بدأته الجمعية العامة هذا الشهر بشأن الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة .

يتضمن تقرير الامين العام (A/41/653) عرضا تفصيليا لطائفة عريضة من المسائل والمواضيع التي عنيت بها اللجنة في الفترة قيد الاستعراض . وتتراوح تلك المسائل والمواضيع بين القانون التجاري الدولي ومحكمة العدل الدولية وتشجيع الاستثمار وقانون اللاجئين .

وفي العام الحالي ، قامت اللجنة ، في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في أروشا بتنزانيا ، بدراسة المسائل المتعلقة بتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري وحق الدول غير الساحلية في الوصول الى موارد المنطقة الخالصة والمرور عبر الدول الساحلية في سياق اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار . وفي الميدان نفسه ، شرعت ، في دورة سابقة عقدت في ايار/مايو ١٩٨٦ بسري لانكا ، في اجراء دراسة بشأن التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في مجال استخدام المحيط الهندي . ومنذ ذلك الحين ، وإثر انعقاد الدورتين اللتين عقدتا في طوكيو وكاتماندو ، أفضت تلك المبادرة الى تعزيز التعاون لكفالة الاستخدام الامثل للمحيط الهندي وادارة موارده .



Digitized by UNOG Library

وأنا لا أود الاسترسال بلا داعي . فسجل اللجنة يشهد على منجزاتها . والبلدان الافريقية والآسيوية بوجه خاص تقدر حق التقدير اسهامها في ايضاح وتفسير عدد من المواضيع التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لنا .

وأود أن أعرب عن تقدير سري لانكا الخاص للسيد ب . سن أمين عام اللجنة لخدمته المتفانية في سبيلها وقد ترسخت أقدامها الآن كواحدة من المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية التي تضطلع بدور هام في التطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي .

ووفدي بوصفه أحد الوفود التي شاركت في اعداد مشروع القرار يسره أن يوصي الجمعية العامة باعتماده بتوافق الآراء .



Digitized by UNOG Library

السيد كاليرو رودريغيس (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن عمل الامم المتحدة بصورة عامة ، وعملها في مجال القانون الدولي بوجه خاص ، لا يمكن ولا يجوز أن يجرى وكأنه عمل سري يجري خلف أبواب موصدة . يجب أن تظل الابواب مفتوحة وأن يستمر التعاون مع هيئات ومؤسسات خارجية تعمل في نفس المجالات ويمكن أن تقدم اسهاما قيّما للعمل الذي تضطلع به الامم المتحدة .

ومن الامثلة على ذلك ، التعاون بين منظمتنا وبين اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية . ومنذ أن أقيم ذلك التعاون رسميا قبل عدة سنوات ، تسنى تحقيق نتائج ايجابية .

ويقدم تقرير الامين العام بالوثيقة (A/41/653) وكلمة أمين عام اللجنة صورة واضحة عن أنشطة اللجنة ويظهران مدى الفائدة التي يمكن أن تجنيها الامم المتحدة من دراسات اللجنة ومبادراتها واقتراحاتها .

فبعد ثلاثين عاما من العمل المتصف بالحذق والخبرة الذي اتصف على الدوام بدرجة عالية من الوعي والالتزام الدقيق بمبادىء القانون الدولي السليمة ، باتت اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية اليوم منظمة مميزة في مجال تدوين وتطوير القانون الدولي . فقد تناولت مسائل كقانون البحار ، والحصانات القانونية للدول ، والاستخدامات غير الملاحية للممرات المائية الدولية ، وتسوية النزاعات الاقتصادية والتجارية ، كما وسّعت من أنشطتها مؤخرا لتشمل مجالات منوعة كتعزيز دور الامم المتحدة من خلال ترشيد طرائق عملها ، والنهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية ، وحماية البيئة ، ومشاكل اللاجئين . وليست تلك القائمة هي التي تدعو وحدها للاعجاب ، بل تدعو اليه أيضا نوعية العمل الذي أنجز .

فأعضاء اللجنة الاربعين يستحقون منا الثناء ، وخاصة أمانتها العامة والسيد ب . سن ، الذي ظل قوة دافعة هائلة والهاما دائما للجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية فيما حققته من منجزات عديدة .



Digitized by UNOG Library

وتدرس اللجنة الآن وسائل وطرق توسيع استخدام محكمة العدل الدولية ، وتشهد الحلقة الدراسية ، التي عقدت مؤخرا تحت رئاسة القاضي ناغيندار سنغ ، رئيس المحكمة ، بأهمية عمل اللجنة في ذلك الميدان .

وسيواصل وفد بلدي متابعة أنشطة اللجنة باهتمام ، متمنيا لها دوام النجاح في مساعيها ، وسيقدم لها الدعم دون تحفظ في جميع جهودها التي تستهدف المحافظة على التعاون بينها وبين الأمم المتحدة ، والنهوض بهذا التعاون .

السيد أوردزونيكيدز (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : كما تعلم الجمعية ، أنشئت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية بمبادرة من رجل دولة بارز ، هو السيد جواهر لال نهرو ، بعد مؤتمر باندونغ الذي انعقد في عام ١٩٥٥ . وقد تحولت اللجنة على مدى ثلاثين عاما من وجودها الى منظمة حكومية دولية رئيسية ، تمثل هيئة دائمة هامة للتعاون بين الدول الآسيوية والدول الافريقية . وقد أيد الاتحاد السوفياتي على الدوام ، ومازال يؤيد ، الجهود الرامية الى اعمال مبادىء مؤتمر باندونغ بين الدول الآسيوية وتعزيز السلم والأمن لجميع الشعوب . ومما له أهمية خاصة ، الجهود الحالية للمنظمة ، التي تبذل في ظل التغيرات الكبيرة التي طرأت على عالم اليوم ، حيث أصبحت المسألة الأساسية فيه هي ما اذا كان الجنس البشري سيتمكن من التخلص من الخطر النووي أم أن سياسة المجابهة ستسود ، مما يفضي الى احتمال نشوب صراع نووي .

لقد اضطلعت اللجنة بعمل ضخم في محاولة ايجاد حلول للمسائل القانونية الدولية ، كما ساهمت في عدد من المؤتمرات ، كمؤتمر فيينا المعني بالعلاقات الدبلوماسية ، ومؤتمر قانون البحار ، واشتركت مؤخرا ، بصفة مراقب ، في أعمال عدد كبير من هيئات الأمم المتحدة ، كالجمعية العامة ، ولجنة القانون الدولي ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار ، والمحكمة الدولية لقانون البحار .

كما تدارست اللجنة أيضا عددا من المسائل القانونية الدولية ، بما في ذلك قضايا هامة كانشاء مناطق سلم ، ومسألة قانون البحار ، واقتراحات لوضع صك قانوني



Digitized by UNOG Library

يشتمل على عناصر تنظم العلاقات الودية وعلاقات حسن الجوار بين دول منطقة آسيا والمحيط الهادىء . وبدراسة الجوانب القانونية ، نعتقد انه سيكون بوسع اللجنة أنتلعب دورا أكثر نشاطا وايجابية في المستقبل في ايجاد نظام للأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادىء .

وستنهض اللجنة أيضا بتوسيع الاعتراف ، والتصديق على الوثائق القانونية التي يتسنى التوصل اليها داخل الأمم المتحدة ، كاتفاقية قانون البحار . كما تعلق اللجنة أيضا على عدد من الوثائق والمعاهدات التي تهم بلدان المنطقة . وقد اقترح في الاجتماع الأخير ، الذي انعقد في أروشا ، أن يساعد أمين عام اللجنة على النهوض بعملية التصديق على اتفاقية قانون البحار القائمة .

ونود أن نشيد أيضا بأنشطة اللجنة في دراسة الجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي نفس الوقت ، نرى أنه ينبغي للجنة أن تتخذ ، بالنسبة للدراسات المعنية بتعزيز دور الأمم المتحدة وتحسين عمل الجمعية العامة ، نهجا أكثر توازنا ومنطقية يستهدف ، أولا وقبل كل شيء ، النهوض بمهمة الأمم المتحدة الرئيسية ، ألا وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين قبل كل شيء .

وفي الختام ، أتمنى للجنة كل النجاح في أنشطتها التي تستهدف تدعيم الأسس القانونية الدولية وخلق عالم آمن خلو من الحرب والسلاح .

السيد الوتري (العراق) : في البداية ، نود أن نهنئ اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الافريقية بمناسبة اكمالها ثلاثين سنة من العمل القانوني ضمن اطار الأسرة الآسيوية الافريقية .

وبلادي يسعدها أنها كانت احدى الدول المؤسسة لهذه اللجنة منذ سنة ١٩٥٦ ، حيث ساهمنا في انشائها في اطار مؤتمر باندونغ التاريخي الذي شاركنا فيه .



Digitized by UNOG Library

وقد شهدنا تطور اللجنة من هيئة صغيرة ذات سبعة أعضاء الى هيئة دولية كبيرة ذات أربعين عضوا .

وقد ساهمت بلادى بصورة فعالة في جهود اللجنة من أجل تطوير قواعد القانون الدولي . لقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات لها في بغداد كان أولها عام ١٩٦٥ وآخرها سنة ١٩٧٧ . وقد تابعنا دوراتها جميعا بكل تعاون واهتمام . فقد قامت اللجنة بدراسات قانونية هامة حول قضايا عديدة منها مسألة حصانات وامتيازات البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، ومسألة قانون المعاهدات ، وغيرها من القضايا الهامة ، وأخص بالذكر دورات اللجنة المتعددة الاعتيادية والاستثنائية لدراسة قانون البحار والتقريب بين وجهات النظر المختلفة فيه وايجاد الحلول التوفيقية لمشاكله العديدة وخاصة استثمار قيعان البحار والمحيطات ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القارى ، وحقوق الدول المغلقة والمتضررة جغرافيا .

وعملت اللجنة بصورة فعالة في ميدان القانون التجارى الدولي كذلك . فساهمت في تقديم دراسات هامة لمشاكل التحكيم التجارى الدولي وانشاء مراكز اقليمية آسيوية وافريقية لهذا الغرض .

كما أن اللجنة أعدت نماذج لعقود البيوع الدولية بما يضمن مصالح البائعين والمشترين في الدول الآسيوية والافريقية .

ثم وسعت اللجنة آفاق اهتمامها أخيرا فتناولت قضايا اقتصادية وخاصة مسألة تطوير التعاون الاقتصادى في الدول الاعضاء ، ومشاكل التنمية في الدول النامية ، ثم تناولت اضافة الى ذلك القضايا الانسانية وأهمها مسألة اللاجئين .

ان هذه اللجنة الفعالة تمثل مختبرا لتفاعل تجارب وآراء الدول الآسيوية الافريقية لتكوين رأى بخصوص المشاكل التي تجابهها . فالدول الآسيوية والافريقية معظمها من الدول النامية المستقلة حديثا والتي لم تكن قد ساهمت في تكوين قواعد القانون الدولي التقليدى . وقد ساهمت في اطار اللجنة وتساهم في تطوير تلك القواعد بقانون دولي جديد يضمن مصالح شعوبها وحقوقها القانونية



Digitized by UNOG Library

ان سنة ١٩٨١ تمثل مرحلة جديدة في تطور اللجنة حيث بدأت عندها في التعاون مع هيئة الامم المتحدة ، ويعود الفضل في هذا التعاون المفيد بقدر كبير الى الامين العام للامم المتحدة كما جاء في تقريره في الوثيقة (A/41/653) والى الامانة العامة للجنة ذاتها التي قامت بتقديم وثائق الى الامم المتحدة اهمها بشأن تعزيز الامم المتحدة في الوثيقة (A/40/726) ، فضلا عن دراستها بشأن دور محكمة العدل الدولية في الوثيقة (A/40/682) . لكل ذلك فان وفدى يدعم مشروع القرار المعروض حول التعاون بين الامم المتحدة واللجنة .

وقبل أن نختم كلمتنا لابد من الاشارة الى دور الامين العام للجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الافريقية السيد بي سن ، فقد واكب اللجنة منذ نشأتها وعمل على تطويرها باخلاص وأمانة ، فاليه شكرنا واعتزازنا .

السيد الخصاونة (الاردن) : أود أولا في مستهل كلمتي أن أتقدم بالشكر لسعادة الامين العام للامم المتحدة على تقريره الوافي الوارد في الوثيقة (A/41/653) والذى عرض فيه بشكل محكم وجلي حالة التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية .

كما يسعدني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسعادة الامين العام للجنة السيد ب . سن ، الذى أدار أعمال اللجنة بمهارة فائقة ، ومقدرة متميزة لسنوات عديدة ، على بيانه الذى استهل به مناقشة بندنا الحالي .

كما ويسرني أن أقدم التهنئة باسم وفد بلادى الى اللجنة بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لانشائها ، وبشكل خاص الى الامانة العامة للجنة على جهودها المتواصلة في خدمة أهداف اللجنة ، وعلى المستوى الرفيع الذى تتميز به الدراسات الصادرة عن اللجنة .

ان اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية هي احدى الهيئات الدولية الجليلة التي تقدم خدمة كبيرة للقانون الدولي من خلال العمل على تقنينه ونشره وزيادة تفهمه ، مما يساعد على تعزيز دور الامم المتحدة ، وتوثيق التعاون الاقليمي والدولي .



Digitized by UNOG Library

وان الدور الهام الذى تلعبه اللجنة على صعيد القانون الدولي قد أكسبها منزلة دولية هامة ، وتقديرا كبيرا من قبل العديد من المنظمات الدولية والدول غير الاعضاء في اللجنة ، ومن خلال الاهتمام الذى تلاقيه الدراسات التي تصدرها اللجنة . ولا يفوتني هنا أن أذكر بشكل خاص الدراستين اللتين أعدتهما اللجنة في العام الماضي حول تعزيز دور منظمة الامم المتحدة ، ودور محكمة العدل الدولية واللتين نشرتا كوثيقتين من وثائق الجمعية العامة خلال دورتها الاربعين .

ان اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية تساهم في تنسيق مواقف الدول الاعضاء فيها حول المواضيع التي تناقشها ، ومنها بالطبع تلك التي تكون مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة واللجان التابعة لها ، كما أن الدراسات التي تعدها اللجنة وتصدرها تقدم فائدة عظيمة لمندوبي الدول الاعضاء فيها .

ولقد زادت أهمية الدور الذى تقوم به اللجنة بزيادة عدد الدول الاعضاء فيها ، وحضور العديد منها لدورات اللجنة على مستوى وزاري ، أو آخر عال ، وبعد منح الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والثلاثين وضع المراقب الدائم للجنة ، وكذلك بعد توسيع اللجنة لمجال نشاطاتها ليشمل المواضيع الاقتصادية ، والشؤون الانسانية .

ان منح الجمعية العامة وضع المراقب الدائم للجنة دليل على تقدير المجموعة الدولية للجنة ، كما أن ادراج بند على جدول أعمال الجمعية العامة حول التعاون بين الامم المتحدة واللجنة ، لهو دليل آخر على ذلك . ان مثل هذا التعاون بين الامم المتحدة واللجنة هو بالتاكيد في صالح كليهما ، كما أنه بالتالي في صالح القانون الدولي من جهة ، والتعاون الدولي من جهة أخرى .



Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادي يبارك مثل هذا التعاون ويؤيده ، ويرجو أن يستمر ويتعزز من خلال المشاورات والدراسات والبرامج المختلفة . وأود أن أشير هنا الى الندوة المفيدة التي عقدتها اللجنة في مقر الامم المتحدة هنا مؤخرا برئاسة السيد ناجندرا سنغ ، رئيس محكمة العدل الدولية ، حول دور المحكمة في حل المنازعات الدولية ، وكذلك الحلقة الدراسية التي عقدتها اللجنة في القاهرة خلال شهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي حول التحكيم . اننا نرى أن لمثل هذه الحلقات فوائد جمة ، ونؤيد عقد المزيد منها بالتعاون مع الامم المتحدة .

كما اننا نؤيد الخطوات التي اتخذتها اللجنة بعد احتلال الامور الاقتصادية قسطا وافرا من اهتمامها ، كوضعها نماذج اتفاقيات ثنائية حول تعزيز وحماية الاستثمارات تستهدي بها الدول الاعضاء عند عقدها اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى ، وكذلك وضعها نظاما لتسوية النزاعات الناشئة عن المعاملات الاقتصادية والتجارية مستفيدة من مداولات لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي حول التحكيم التجاري ، ونتمنى النجاح للفريق الذي أنشأته اللجنة لدراسة أزمة الديون التي تعاني منها الدول النامية وامكانية ايجاد حلول لها .

وختاما فان وفد بلادي يتمنى للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية النجاح والتوفيق في أعمالها ، كما يتمنى استمرار وتوثيق التعاون بين اللجنة ومنظمة الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/41/L.6 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار A/41/L.6 ؟

اعتمد مشروع القرار A/41/L.6 (القرار ٥/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك ينتهي نظرنا في البند ٣٠ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥



Digitized by UNOG Library